UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
26 MAR 1985
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

E/ECWA/XII/5/Add.9

٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥

الأصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية عشرة

٢٠-٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥

بغداد

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

تقرير الى اللجنة حول القضايا والتطورات النقدية والمالية في منطقة الاكوا :

استعراض وتحليل لنصف العقد ، ١٩٨٠-١٩٨٤

85-0240

UN ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA
28 APR 1985
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/XII/5/Add.9/Corr.1
٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥

ARABIC
الأصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية عشرة
٢٠-٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥
بغداد

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

تقرير الى اللجنة حول القضايا والتطورات النقدية والمالية في منطقة الاكوا:

استعراض وتحليل لنصف العقد، ١٩٨٠ - ١٩٨٤

تصويب

الصفحة ٨، تدرج الفقرة التالية في نهاية الجزء المتعلق بالعراق:

بيد انه تجدر الاشارة الى انه بالرغم من استمرار عبء الحرب والانخفاض الحاد في ايرادات النفط، فإن الجهود الانمائية في العراق لم تتضرر. فالواقع ان الحكومة استطاعت ان تزيد من نفقات الميزانية على البرامج والمشاريع الانمائية في السنوات الاربع الاخيرة.

الصفحة ٣٥، تحذف الفقرة الاخيرة ويستعاض عنها بما يلي:

وان نظم الموازنة المستخدمة في اكثرية بلدان المنطقة لا تخدم على نحو مناسب الهدف المرسوم لها في وضع الخطط وتنفيذها وتقييمها . وان عملية التنسيق بين الخطط والميزانية لم تتطور بعد في اغلبية الحالات . وكذلك فإن تصنيفات الميزانية لا تساعد على نحو مناسب في تحليل وتقييم أثر معاملات ميزانية الحكومة ، وخاصة النفقات (الاستهلاك، ورأس المال، والتحويل، الخ) على الاقتصاد من حيث آثارها على الاسعار، والدخل، والعمالة، وميزان المدفوعات وغيرها من المؤشرات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية . ان الامانة التنفيذية للاكوا على استعداد للمساعدة في معالجة هذه الصعوبات وذلك بوضع نظم تقوم على اساس التصنيف الاقتصادى والنوعي، وتقنيات ميزنة البرامج وميزنة الاداء فضلا عن اجراءات مناسبة للمحاسبة الحكومية .

المحتويـــات

الصفحـــة

مقدمـــــة ١

ألف ـ التطورات المالية ٦

ـ الاقتصادات النفطيـة ٦

ـ الاقتصادات غير النفطية ١٢

ـ أقل البلدان نمـوا ١٦

باء ـ التطورات النقديـــة ١٩

جيم ـ المؤسسات المالية والأنشطة الاقراضية الاقليمية ٢٢

نتائـج ٢٥

جدول المرفق من ١ الى ٨ ..... ٢٧

تصديـــر

هذا التقرير هو الناتج النهائي في عام ١٩٨٤ لعنصر برنامج التمويل الانمائي ١/١ المعنون "استعراض وتحليل تطورات واتجاهات التمويل الانمائي في بلدان منطقة غربـــي آسيا". وقد ادمج هذا العنصر من البرنامج في برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥.

وينصرف هذا التقرير الى دراسة التطورات المالية والنقدية خلال السنوات الثلاث السابقة على الصعيدين الوطني والدولي، والى مقارنة الانجازات مع أهداف الاستراتيجية الانمائيـــة الدوليـــة.

القضايا والتطورات النقدية والمالية في منطقة الاكـــــوا

مقدمـــــــة

تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي (١) ، في جملة أمور ، الى تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ متوسطه ٧ في المائة من الناتج المحلي للبلدان الناميـــة ، على ان يرافق هذا تحول هيكلي في الاقتصاد وتحسن كبير في انتاجيته لرفع نصيب هذه البلدان في الانتاج العالمي للبضائع والخدمات وزيادة فرص العمالة ورفع مستويات الدخل والاستهلاك "بما يحقق توزيعا اكثر عدالة للدخل والمنافع المستمدة من التنمية" (٢) ، ولتحسين الخدمات الاجتماعية . وتدعو الاستراتيجية الى خفض مطرد في معدل التضخم والى تكثيف الجهـــود "لزيادة استجابة النظام النقدى الدولي لاحتياجات ومصالح البلدان النامية" (٣) .

على ان حث خطى الانتاج يتطلب من البلدان النامية "ان تعبئ تماما مواردها المالية المحلية" و "أن تستمر في تحمل المسؤولية الرئيسية عن تمويل تنميتها" (٤) . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي زيادة الادخار المحلي الاجمالي حتى يصل الى نحو ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، كما ينبغي زيادة الاستثمار الاجمالي حتى يصل الى حوالي ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٠ . وينبغي تشجيع الاستثمارات الخاصة المباشرة التي تتمشى والاولويات والتشريعات الوطنيـــة .

على أن حاجة البلدان النامية الى زيادة استثماراتها مدخراتها واستهلاكها وارداتها في آن واحد تقتضي تحقيق زيادة ، بالقيمة الحقيقية ، في تدفق الموارد المالية الى البلـــدان النامية بموجب شروط واحكام اكثر تناسبا مع اهدافها الانمائية وظروفها الاقتصادية . ويتعيـــن ان تبلغ المساعدة الانمائية الرسمية الرقم المستهدف وقدره ٧ر٠ في المائة من الناتج القومـــي الاجمالي وان تتجاوزه اذا أمكن . وينبغي ان تزيد ، بالقيمة الحقيقية ، التدفقات الصافيـــة من المساعدة الميسرة وغير الميسرة . كما ينبغي تحسين فرص وصول البلدان النامية الـــى اسواق رأس المال الخاص . ويتعين ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا ، التـــي

---

(١) اعتمدت الجمعية العامة الاستراتيجية الانمائية الدولية في ٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٠ في جلستها العامة الثالثة والثمانين (انظر A/35/56 ، المرفق) .

(٢) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي ، الفقرة ٢١ .

(٣) المرجع نفسه ، الفقـــرة ٢٦ .

(٤) المرجع نفسه ، الفقرتان ٢٣ و ٩٦ .

ينبغي ان يصل تدفق المساعدة الانمائية الرسمية لها الى مثلي ما يقدم لها ، وذلك في اقرب وقت ممكن والى ثلاثة امثاله في عام ١٩٨٤ والى اربعة امثاله في عام ١٩٩٠ على اساس اسعار عام ١٩٧٧ (١) . وأخيرا ، تدعو الاستراتيجية الى الاخذ في الاقراض بأساليب واشكال جديدة ومبتكرة وذلك لزيادة تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية (٢) .

ومع أنه ما زال من السابق لأوانه اصدار أى حكم ، الا ان الأداء الفعلي يشير الى أنه سيكون من المتعذر بلوغ الكثير من اهداف ومقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي وذلك اذا ما وضعنا في الاعتبار الحالة الاقتصادية للبلدان النامية . وحتى لو شهدت الحالة الاقتصادية تحسنا كبيرا في النصف الثاني من الثمانينات فانه سيظل من العسير ، ان لم يكن من غير المحتمل ، ان تقترب البلدان النامية من الاهداف المذكورة اعلاه . ولعل من المفيد ان نعيد الى الاذهان انه لم يتم بعد بلوغ الكثير من مقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . ذلك ان وضع البلدان النامية ، في الواقع ، قد تردى منذ ذلك الحين وان الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ما زالت آخذة في الاتساع ، وان الواقع الاقتصادى الدولي الصعب قد زاد على وجه الخصوص من تفاقم المشكلات الخاصة التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية الاخرى .

وكما أشرنا الى ذلك من قبل ، فان السنوات الاولى من الثمانينات لم تحمل معها انباء سارة لا بالنسبة لمنطقة الاكوا فحسب ولكن بالنسبة للعالم بأسره ايضا . فلقد رافقها أسوأ وأطول ركود عرفته فترة ما بعد الحرب .

ففي منطقة الاكوا ، أدى انخفاض أسعار النفط الى تضاؤل الفوائض المالية الضخمة المذهلة التي ما زالت تتناقص بنفس سرعة تراكمها . وأهم من ذلك ان ارتفاع عوائد النفط في السبعينات قد جعل البلدان المنتجة للنفط في المنطقة أكثر اعتمادا على قطاع النفط ازاء هدفها المعلن المتمثل في تنويع القاعدة الاقتصادية والاقلال من اعتمادها على النفط . فالنمو الهائل في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المصدرة للنفط كان مرده الى قطاع النفط . ولم يقتصر الامر على هذا ، بل ان نمو القطاعات الاخرى ولا سيما التشييد والخدمات قد تعزز الى حد بعيد بنمو قطاع النفط نفسه ، مما جعل الانفاق العام ينمو بمعدلات منقطعة النظير ، الامر الذى أدى الى خفض نصيب القطاع الخاص .

---

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الفقرات ٩٨-١١٠ و ١١٥ من الاستراتيجية الانمائية الدولية .

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة ١٠١ .

ازاء كل ما تقدم نرى أن الانخفاض الشديد في عوائد النفط قد تضاعف وأثّر على جميع جوانب الاقتصاد . فقد انخفضت عوائد النفط التي تسهم بنحو ٩٠ في المائة من العوائد الاجمالية في الاقتصادات النفطية من ١٧٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ١٦٨٫٦ مليارا في عام ١٩٨١ والى ١١٩٫٤ مليارا في عام ١٩٨٢ . وقد شهدت البلدان المصدرة للنفط ، باستثناء البحرين وعمان ، معدلات نمو سلبية في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ . وأدى الانخفاض الهائل في عوائد النفط الى حدوث نقص حاد في الايرادات الكلية فانخفضت ايرادات الكويت بنحو ٣٦ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٢ . اما في عام ١٩٨٣ فانه يقدر ان الامارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية قد عانت من انخفاض في ايراداتها بما يتراوح بين ٣٣ و ٣٦ في المائة . وبذا خسرت البلدان النفطية ثلثي الزيادة في العوائد الحقيقية من صادرات النفط التي تحققت في الفترة من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٠ . وقد اضطرت البلدان المصدرة للنفط بسبب ضخامة انخفاض ايراداتها الى الاخذ بسياسات تصحيحية فورية وعاجلة والى القيام وفقا لذلك باعادة تقييم واسعة النطاق لبرامجها المالية والانمائية مع حدوث تحول هام نحو فرض قيود على الميزانية . وبذا شهدت وتيرة نمو الانفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية انخفاضا كبيرا في عام ١٩٨٢ ذلك أن التقارير تشير الى انها تدنت في عام ١٩٨٣ الى ١٣٧٫٦ مليار دولار بعد ان كانت ١٤٦٫٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢ . وقد تحمل الانفاق الانمائي الوطأة الكبرى من خفض المصروفات في حين ثبت ان خفض الانفاق على الدفاع والمرتبات واعانات الدعم والخدمات أمر أشد صعوبة . ورغم أخذ معظم البلدان المصدرة للنفط بسياسات تصحيحية الا انها عانت من أوجه عجز في ميزانياتها الامر الذى استوجب تمويلها من احتياطيات وفوائض سنوات الغنى (١) .
اتبعت التطورات في السياسة النقدية خطا متوازيا مع السياسة المالية فقيدت نمو حجم النقود ، ولكن بدرجة أقل وضوحا .

---

(١) من المقدر ان الامارات العربية المتحدة والبحرين والعراق وقطر قد واجهت أوجه عجز في ميزانياتها في عام ١٩٨٣ ، **فانخفض فائض الميزانية في الكويت من** ١٩٧٣٫١ مليون دينار كويتي في عام ١٩٨١ الى ٩٢٫٥ مليون دينار كويتي في عام ١٩٨٣ وانخفض فائض الميزانية في المملكة العربية السعودية من ١١١٫٥ مليار ريال سعودى الى ٢٫٥ مليار ريال سعودى خلال نفس الفترة .

ولم تعان البلدان المصدرة للنفط من النتائج السلبية للتخمة النفطية فحسب وانما عانت ايضا من استمرار النزاع العراقي - الايراني الذى نشر الشعور بانعدام الامن وبالتوتر في كل انحاء منطقة الخليج مما جعل اقتصادات منطقة الخليج عرضة لتهديد مستمر ومما جعلها تستنزف نسبة كبيرة من مواردها لأغراض الدفاع.

وتعين على البلدان غير النفطية ان تواجه آثار الركود العالمي وتناقص التحويلات من افرادها العاملين في البلدان المصدرة للنفط وانخفاض المعونة المالية من هذه البلدان، وقد حدا هذا بالجمهورية العربية السورية والاردن الى الاخذ بسياسات مالية تقييدية. وكان نجاح الاردن في التغلب على هذه المشكلات ملحوظا. فقد خفض من نمو الانفاق فيما زاد ايراداته المحلية بمعدلات أعلى وبذا تمكن من التقليل من العجز في ميزانيته ومن تحقيق تقدم في اقترابه من هدفه الماثل في تغطية انفاقة الجارى من ايراداته المحلية. أما في الجمهورية العربية السورية فان الحكومة قد عمدت الى الاخذ بتدابير تصحيحية، في أعقاب السياسات المالية التوسعية السريعة التي رافقها نمو نقدى في عام ١٩٨٠ وأدت الى ضغوط تضخمية قوية. الا ان العجز في الميزانية قد اتسع نطاقه على ما يبدو في عام ١٩٨٢. فكلا البلدين يعتمد بصورة اكثر على زيادة الاقتراض من مصادر محلية لتغطية عجز ميزانيته ويعمل على الاقلال من اهمية التمويل الاجنبي.

وأدى استمرار الصراع والاضطرابات في لبنان على مدى السنتين الماضيتين الى حدوث ركود شديد للمرة الاولى منذ بدء الاحداث فيه في عام ١٩٧٥، فالدمار الشديد الذى اصاب القطاعين الصناعي والزراعي فيه، وفقدان بعض منافذ التصدير، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية ولا سيما بالنسبة الى الدولار، واتساع الفجوة بين واردات الميزانية ونفقاتها، مما أدى الى حدوث عجز كبير في الميزانية، وارتفاع معدل التضخم الذى يزيد من حدته تزايد الاعتماد على الاقتراض المحلي، وتناقص التحويلات، وضعف احتمالات الحصول على المعونات، واستمرار القلق بشأن مستقبله، أمور كلها تضع لبنان في حالة اقتصادية صعبة جدا.

أما البلدان الاقل نمو في المنطقة الا وهما الجمهورية العربية اليمنية واليمن الديمقراطية فقد اصيبا بنكسة في عام ١٩٨٢ وذلك من جراء الهزة الارضية التي اصابت الجمهورية العربية اليمنية والفيضانات التي وقعت في اليمن الديمقراطية مما جعل البلدين في حاجة كبيرة الى المعونة الاجنبية وجعلهما ايضا تنفقان قدرا كبيرا من مواردهما على أغراض التعمير. ورغم ان البلدين نجحا في تعبئة مزيد من الموارد المحلية عن طريق احداث زيادة كبيرة في الايرادات الضريبية الا ان ازدياد الانفاق استوعب الزيادات الحاصلة. ونتيجة لذلك

ازداد عجز الميزانية في كلا البلدين بصورة ملحوظة فوصل الى ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية اليمنية والى ٤٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في اليمن الديمقراطية في عام ١٩٨١. ويقدر ان هذا العجز قد ارتفع بحدة اكبر في اليمن الديمقراطية ليصل الى ٦٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢.

أما الكتلة النقدية (١) في الاقتصادات غير النفطية فقد ازدادت بمعدلات عالية جدا في عام ١٩٨٠. على ان معدل نموها تناقص عموما في سنة ١٩٨١ ثم ما لبث ان ارتفع مرة اخرى في عام ١٩٨٢ ولعل السبب في ذلك هو على الارجح تزايد تمويل القطاع المصرفي للدين العام.

وهناك تفاوت صارخ في نسبة الادخار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي بين الاقتصادات النفطية والاقتصادات غير النفطية في غربي آسيا. فاقتصادات البلدان المصدرة للنفط تتميز بارتفاع نسبة الادخار الى الدخل بما يزيد كثيرا عن الرقم المستهدف في الاستراتيجية الانمائية الدولية. ورغم ان هذه النسبة قد انخفضت في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ بالقياس اليها في عام ١٩٨٠ الا انها، مع ذلك، ارتفعت لتصل الى ٥٦ في المائة في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والى ٤٣ في المائة في البحرين وعمان وقطر، فيما كان هبوط هذه النسبة حادا جدا في الكويت التي سجلت أدنى نسبة في هذه المجموعة اذ بلغت ٢٩٫٥ في المائة مقابل ٥٩ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٤٩ في المائة في عام ١٩٨١.

ومن جهة اخرى، سجلت الاقتصادات غير النفطية نسبة سلبية مطردة بين الادخار والناتج المحلي الاجمالي، فيما عدا الجمهورية العربية السورية التي بلغت النسبة فيها ١٣ في المائة في عام ١٩٨٢ مقابل ٦ في المائة في عام ١٩٨١ و ١٢ في المائة في عام ١٩٨٠. اما في الاردن فقد كانت النسبة نحو ١١ في المائة وهي نسبة أفضل من المستوى المسجل في نهاية السبعينات. وتعرضت نسبة الادخار في لبنان الى مزيد من التردي اذ انخفضت من نحو - ١١ في المائة في عام ١٩٨٠ الى - ١٧٫٥ في المائة في عام ١٩٨١ والى نحو - ٤٦ في المائة في عام ١٩٨٢. أما اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية فان لديهما نسبة عالية جدا من الادخار السلبي. اذ بلغت النسبة - ٣٦٫٦ في المائة في اليمن الديمقراطية في حين بلغت - ٢١٫٧ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٨٢. وبديهي أنه يصعب جدا على البلدان غير النفطية في المنطقة على وجه العموم وعلى اقل البلدان نموا على وجه الخصوص الاقتراب في عام ١٩٩٠ من الرقم المستهدف الذى نصت عليه الاستراتيجية الانمائية وقدره ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وعلى هذا فان هناك حاجة الى بذل جهود نشطة لتعبئة الموارد المحلية

---

(١) تشمل الكتلة النقدية بمعناها الواسع النقد وشبه النقد.

ألف - التطورات الماليـــة

الاقتصادات النفطيـــة

انتهجت الاقتصادات النفطية في المنطقة سياسات مالية توسعية سريعة على أثـــر الزيادة الحاصلة في أسعار النفط في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠. وأدى ظهور التخمة النفطية في منتصف عام ١٩٨١ والأخذ بتخفيضات في الانتاج الى نقص في ايرادات حكومات معظم البلدان في عام ١٩٨٢؛ ففي البحرين والمملكة العربية السعودية انخفضت في عام ١٩٨٣ ايضا الزيادات الهامشية المسجلة في الايرادات في عام ١٩٨٢. ومع تزايد ضعف السوق النفطية انخفض سعر الاساس للنفط الخام لبلدان "الاوبك" من ٣٤ الى ٢٩ دولارا للبرميل الواحد في آذار/مارس ١٩٨٣ أو بما نسبته ١٥ في المائة. وأسفر انخفاض حجم انتاج النفط وهبوط أسعاره عن نقص شديد في الايرادات الحكومية في عام ١٩٨٣ وصل، فـــي بعض الحالات، الى نحو ثلث اجمالي الايرادات. ورغم تدني معدلات النمو في الانفـاق الحكومي الا أنه لم يكن ثمة مناص من مواجهة عجز في الميزانيات. وقد جرى تمويل أوجـــه العجز من فوائض السنوات السابقة وبالسحب من أموال الاحتياطي العام كما حدث في الكويت وعمان، وبتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية كما حدث في العراق وعمان. وعلى هـــذا كانت السمة العامة التي تميزت بها السياسة المالية في الاقتصادات النفطية هي فرض قيود على الميزانية. واذا وضعنا في الاعتبار ان الانفاق الحكومي هو العامل الرئيسي المحدد لمستوى النشاط الاقتصادي فان الاثر السلبي لهذا التخفيض على النشاط الاقتصادي كـان جليا في عام ١٩٨٣ ومن المتوقع ان يكون أثره ملموسا بدرجة أكبر في عام ١٩٨٤ ايضـــا. وفي محاولة للتخفيف من أثر خفض الانفاق العام تبذل الجهود بفرض زيادة دور القطـــاع الخاص في الانشطة الاقتصادية. ومع أن ما تقدم يصور الاتجاه العام في البلدان المنتجة للنفط عموما الا أنه كان هناك تفاوت في الاحوال بين بلد وآخـــر(١).

أما البحرين فقد شهدت في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ زيادة ملحوظة في اعتمادات ميزانيتها فارتفعت بنسبة ٢٥ و ٢٠ في المائة في العامين المذكورين على التوالي. وارتفع الانفاق الانمائي بوتيرة أعلى بلغ متوسطها نحو ٢٤ في المائة فيما بلغ متوسط الانفاق الجاري ما نسبته ٢١ في المائة خلال نفس الفترة. ورغم ازدياد الانفاق كانت هناك فوائض فـــي الميزانية بلغت في متوسطها ٩ر٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١. وأدى استقرار الايرادات واستمرار ارتفاع الانفاق في عام ١٩٨٢ الى تضاؤل الفائض في الميزانية وانخفض الفائض في ميزان المدفوعات من ٣٠٤ ملايين دينار بحريني في عام ١٩٨١ الى ٦٤ر٨ مليونا. أما الميزانية الاصلية لعام ١٩٨٣ والتي اقترحت حدوث زيادة في الايرادات، فقد أعيد النظر فيها في أيار/مايو ١٩٨٣ وخفض معدل نمو الانفاق من ٢٧ الى ١٣ في المائة. وتم خفض الانفاق الرأسمالي من ٣٢٥ر٥ مليون الى ٢٥٩ر٧ مليـــون دينار بحريني.

---

(١) انظر لطفا الجداول (١) و(٢) و(٣) المتعلقة بالنفقات والايرادات الحكوميـــة والنسبة المئوية لزيادتها السنوية.

وعلى صعيد الايرادات، رفع سعر النفط مرتين في عام ١٩٨٣، كجزء من سياسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرامية الى خفض اعانات دعم البترول التي بلغ مجموعها ١٧ مليون دينار بحريني في عام ١٩٨٢، والى خفض الاستهلاك المحلي. ورفعت الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة من ١٠ الى ٢٠ في المائة وعلى المشروبات الروحية من ٧٠ الى ١٠٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، كانت الحكومة تنظر في مسألة اصدار سندات التنمية في اواخر عام ١٩٨٣ لرفع الايرادات. وكانت الحكومة قد اصدرت سندات التنمية للمرة الاخيرة في عام ١٩٧٨. ويجرى اتخاذ الاستعدادات لاقامة سوق أوراق مالية محلية في عام ١٩٨٤ بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص. وستكون مقصورة بادىء الامر على خدمة السوق المحلية ولكن يؤمل ان تصبح أخيرا مرفقا ماليا للخليج بكامله.

وكانعكاس لانخفاض الايرادات، فقد جرى مدّ فترة برنامج التنمية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٥ الى غاية عام ١٩٨٧، ولم يسمح للانفاق، بموجب الميزانية المتكافئة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥، بأن ينمو الا بنسبة ٤ في المائة في عام ١٩٨٤ وبنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٨٥.

أما العراق، وحاله في ذلك حال سائر البلدان النفطية، فهو شديد الاعتماد في تحصيل ايراداته على صادراته النفطية. وتظل الضرائب على الدخل والاستهلاك ضئيلة في اسهامها في الايرادات الكلية للحكومة. فمع اندلاع الحرب مع ايران في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ومع تناقص عدد منافذ تصدير النفط العراقي فيما بعد، انخفضت الايرادات الحكومية بحدة في عام ١٩٨١. وأسفر تصاعد الانفاق على الحرب وانخفاض الايرادات عن وقوع عجز في الميزانية مما حدا بالعراق الى السحب من احتياطياته وزيادة الدين العام. واستطاع العراق التغلب على العقبات المالية حتى أواخر عام ١٩٨٣ على الاقل وذلك من خلال اجراء ترتيبات مع بعض دول الخليج لبيع النفط والحصول على قروض طويلة الاجل وعلى معونة من هذه البلدان ومن خلال تسهيلات ائتمانية مقدمة من الموردين الرئيسيين له. وحصل العراق ايضا على قرضين قصيرى الاجل من صندوق النقد العربي في عام ١٩٨٣ بمبلغ ٨ر٤ مليون دولار وبمبلغ ٩٠ مليون دولار، وقام عن طريق بنك الرافدين بجمع ٥٠٠ مليون دولار من السوق المالية الدولية. وعقد العراق اتفاقا للحصول على قرض بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي وهو القرض الاول المقدم من هذا الصندوق منذ اندلاع الحرب مع ايران.

وأعطت ميزانيتا عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ الاولوية للدفاع والبرامج المتصلة بالحرب والرعاية الاجتماعية. وفرضت قيود في عام ١٩٨٣ على مبالغ القطع الاجنبي التي كان بوسع العاملين الوافدين تحويلها الى اوطانهم ذلك أنه قدر أن نحو ٤٠٠٠ مليون دولار تغادر البلاد كتحويلات الى الخارج سنويا.

أما في الكويت فان انخفاض ايرادات الحكومة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ قد كان حوالي ٢٣ في المائة و ٢٥ في المائة في العامين المذكورين على التوالي. وأدى تدني عوائد النفط الى حدوث انخفاض في اسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي من حوالي الثلثين في أواخر السبعينات الى ما يزيد قليلا عن النصف في عام ١٩٨٢ وانخفض اسهام النفط في الايرادات العامة من أكثر من ٨٠ في المائة الى حوالي ٦٠ في المائة. على ان اقتصاد البلاد لقي دعما من الزيادة الحادة في دخل الاستثمارات الذى لم يدرج في الميزانية وهو أمر جعل الاقتصاد الكويتي أحسن حالا بالنسبة الى اقتصادات بلدان الخليج الاخرى. وشهدت فوائض الميزانية، باستثناء دخل الاستثمارات، انخفاضا هائلا اذ نقصت من نحو ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨١ الى أقل من ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢. وفي السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣، اتخذت الحكومة موقفا أكثر تقييدا على صعيد السياسة المالية اذ لم تسمح للانفاق أن ينمو الا بنسبة ٤ في المائة بالمقارنة مع ١٨ في المائة في السنة السابقة. على ان القيود المفروضة على السياسة المالية هذه قد خفت قليلا في السنة المالية ١٩٨٣/١٩٨٤ مع حصول زيادة في الانفاق قدرت بنسبة ٨ في المائة أى بزيادة من ٣١١٣٫٤ الى ٣٣٧٦٫٣ مليون دينار كويتي. واذ أدخلنا في الحساب مبلغ الـ ٣٠٣٫٧ ملايين دينار كويتي المخصصة للصندوق الاحتياطي لاجيال المستقبل ومبلغ الـ ٣٠ مليون دينار كويتي المخصص لزيادة رأسمال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية فان الانفاق الكلي يصل الى نحو ٣٧١٠ ملايين دينار كويتي. وبالاستناد الى تقديرات الميزانية فان الايرادات ستتجه الى الهبوط أى ستنخفض من ٣٢٠٦ ملايين دينار كويتي الى ٣٠٣٧ مليون دينار كويتي وبذا تخلف عجزا بمبلغ ٦٧٣ مليون دينار كويتي يغطى من صندوق الاحتياطي العام للدولة. على أن ربع الانفاق الكلي يخصص لوزارة الكهرباء والماء مما يعكس الحاجة الى اعادة تقييم سياسة الاعانات الكبيرة المقدمة لدعم المنافع العامة.

وكان انهيار سوق المناخ وهي السوق المالية غير الرسمية في آب/اغسطس ١٩٨٢ الصدمة الثانية التي تعرض لها الاقتصاد الكويتي وقد بدأت آثارها الثانوية بالظهور في عام ١٩٨٣. ورغم ان الاقتصاد تمكن من تحمل هذه الصدمة، وبذا اثبت قوته، الا ان الحكومة اضطرت الى اتخاذ تدابير لدعم السوق المالية الرسمية مما اتاح للحكومة حيازة اغلبية الاسهم في اكثر من نصف الشركات المسجلة في هذه السوق. وأدى هذا الامر، في آخر المطاف، الى عكس سياسة اعطاء القطاع الخاص دورا اكبر، كما اضطرت الحكومة الى تصفية بعض الاصول الاجنبية كيما يتسنى لها دفع قيمة الاسهم التي تمت حيازتها مما أدى الى الاقلال من دخلها من الاستثمار.

وأما عمان فقد واصلت اتباع سياسة مالية توسعية رغم هبوط ايراداتها بنسبة ٧ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٢. على ان الانفاق ارتفع بنسبة ٢٧ في المائة في عام ١٩٨١ وبنسبة ١٦ في المائة في عام ١٩٨٢ وبنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٨٣، ولكن يتوقع ان ينمو الانفاق بوتيرة أدنى في عام ١٩٨٤، أى بنسبة ٧ في المائة. ويستأثر الدفاع بنحو ٤٠ في المائة من الانفاق الجارى، غير ان العجز في ميزانية عام ١٩٨٢، الذى وصل الى ١٨٩ مليون ريال عماني قد سد بفائض السنة السابقة من جهة وبأموال من صندوق الاحتياطي العام من جهة اخرى، وكان هذا الصندوق قد انشئ في عام ١٩٨٠ ليتلقى ما نسبته ١٥ في المائة من عوائد النفط ومن فوائض الميزانية في حال وجودها. ومن المتوقع ان يستخدم قرض دولي بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار في سد بعض عجز عام ١٩٨٣ المقدر ٢٣٣ مليون ريال عماني. وقد حقق الانفاق في نطاق الخطة الخمسية الاغراض المرجوة. وتم حتى منتصف عام ١٩٨٣ انفاق ٥٥ في المائة من مجموع الاعتمادات المخصصة لهذه الخطة.

أما قطر فان سياستها المالية قد بقيت محافظة عموما ذلك انها أبقت نمو الانفاق متمشيا مع نمو الايرادات. ومن ثم جرى خفض الانفاق الحكومي بنسبة ١٤٫٤ في المائة في عام ١٩٨٢ مع انخفاض الايرادات. ويقدر ان الايرادات انخفضت أكثر في عام ١٩٨٣ وان الميزانية قد واجهت عجزا يقرب من ٤٦٠ مليون ريال قطرى وانه جرى سده بفوائض السنوات السابقة. على ان ميزانية السنة المالية ١٩٨٣/١٩٨٤ تتطلب اجراء تخفيض بالغ في الانفاق الجارى وفي الانفاق على المشاريع الثانوية وذلك لبلوغ نسبة خفض عامة في الانفاق قدرها ٣١ في المائة.

أما المملكة العربية السعودية، وهي البلد الرئيسي المصدر للنفط في المنطقة، فقد شهدت زيادة ملحوظة في ايراداتها اذ ارتفعت في عام ١٩٨١ الى ٣٤٨ر١ مليار ريال سعودى من ٢١١ر٢ مليارا في السنة السابقة لعام ١٩٨١، أى ان الزيادة كانت بنسبة ٦٥ في المائة. وزادت نسبة الايرادات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي من ٥٥ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٧٠ في المائة في كل من عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢. واستقرت الايرادات في عام ١٩٨٢ اذ وصلت الى ٣٦٨ مليار ريال سعودى لتمثل زيادة أقل من ٦ في المائة، لكن هذه الايرادات ما لبثت في عام ١٩٨٣ ان انخفضت بنسبة ٣٣ في المائة لتصل الى ٢٤٦ر٣ مليار ريال سعودى ويتوقع لها ان تشهد مزيدا من الانخفاض لتصل الى ٢٢٥ مليارا في عام ١٩٨٤. غير ان الانفاق الحكومي ارتفع بنسبة ٢٦ في المائة في عام ١٩٨١ ليصل الى ٢٣٦ر٦ مليار ريال سعودى وارتفع مرة اخرى بنسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ليصل في ذروته الى ٢٨٤ر٦ مليارا، أى الى نسبة تقرب من ٥٤ر٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. لكن الايرادات الحكومية لعام ١٩٨٣ انخفضت بنسبة تقرب من ١٤ في المائة لتصل الى ٢٤٣ر٨ مليار ريال سعودى ومن المتوقع ان تشهد انخفاضا آخر بنسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٨٤. ولما كان الانفاق الفعلي أقل من التقديرات في عام ١٩٨٣ فان النقص في الانفاق في عام ١٩٨٤ بالقياس الى الانفاق الفعلي يقدر بنسبة ٧ في المائة. ونتيجة لهذه التطورات، انخفض فائض الميزانية من ١١١ر٦ مليار ريال سعودى في عام ١٩٨١ الى ٢ر٥ مليارا فحسب في عام ١٩٨٣ وذلك فيما توقعت ميزانية عام ١٩٨٤ عجزا بمبلغ ٣٥ مليارا.

ويشكل صافي الانفاق المحلي الحكومي عاملا رئيسيا في حفز الطلب وفي التأثير على النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص والسيولة المحلية وفي ممارسة اثر مماثل في الاهمية على الدخل القومي، فضلا عن اسهام الحكومة المباشر في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي. ففي السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣ بلغ نصيب قطاع النفط اكثر من ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية أى ما يقرب من نسبة ٨٧ في المائة من ايرادات الحكومة ومن جميع عائدات التصدير. وعلى هذا، يتوقع ان يمر النشاط الاقتصادى بمرحلة جمود. وتقوم السياسة الحالية على تعزيز وزيادة الكفاية في استخدام الطاقة الانتاجية المركبة وعلى تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أهم في حفز النمو.

وقد تعرضت قيمة الريال السعودى لسلسلة من عمليات الخفض في عام ١٩٨٣؛ فقد هبط سعر تعادله مع الدولار من ٣٤٥ر٣ الى ٣٤٧ر٣ الى ٣٤٨ر٣ ومن ثم الى ٣٥٠ر٣ ريالات سعودية للدولار الواحد. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ انخفض سعر تعادله مع الدولار مرة اخرى ليصل الى ٣٥١ر٣ ريالات سعودية للدولار. وكانت قوة الدولار بالمقارنة مع العملات الاخرى السبب الرئيسي لعمليات خفض قيمة الريال السعودى.

وأما الامارات العربية المتحدة فان ميزانيتها الاتحادية ابدت زيادات كبيرة في الايرادات في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ؛ فقد تضاعفت تقريبا في عام ١٩٨٠ وارتفعت أيضا بنسبة ٣٠ في المائة في عام ١٩٨١ لتصل الى ٢٢ ٥٩٢ مليون درهم. ومن هناك بدأت الايرادات في سلوك اتجاه هبوطي لتقف عند ١٩ ٩٥٩ر٥ مليون درهم في عام ١٩٨٢ و ١٢ ٩٠٠ مليون درهم في عام ١٩٨٣ ، ويمثل هذا انخفاضا يقرب من ١٢ و ٣٥ في المائة على التوالي . واتخذ الانفاق مسارا مماثلا تقريبا اذ ارتفع بنسبة ٧٨ في المائة في عام ١٩٨٠ ليصل الى ١٥ ٠٦٧ مليون درهم وبنسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٨١ ليصل الى ٢٠ ٣٦٦ مليون درهم ، وبنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٨٢ ليصل الى ٢٢ ٢٥٩ر٥ مليون درهم ثم لينخفض بنسبة ١٧ في المائة ليصل الى ١٨ ٤٠٦ ملايين درهم في عام ١٩٨٣ . وقد زاد العجز في الميزانية على الضعف اذ ارتفع من عجز تقديري بمبلغ ٢ ٣٠٠ مليون درهم في عام ١٩٨٢ الى ٥ ٥٠٦ ملايين درهم في عام ١٩٨٣ . وقدر ان يتحمل الانفاق على المشاريع الجزء الاكبر من الخفض في الانفاق فيما قدر ان يشهد الانفاق الجاري زيادة بنسبة ٤ر٣ في المائة .

وفي عام ١٩٨٢ شهد فائض الحساب الجاري للاقطار المصدرة للبترول الاعضاء في "الاوبك" ككل هبوطا كبيرا ، فقد انخفض في عام ١٩٨٢ الى ما يعادل ٤ مليارات دولار بعد ان وصل الى ٥٩ مليار دولار في عام ١٩٨١ . الا ان البيانات الاولية تشير الى ان الحساب الجاري قد شهد عجزا قدره ٧ مليارات دولار في الربع الاول من عام ١٩٨٣ و ١٧ مليار دولار في الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٨٣ ، مما يعكس انخفاضا في حجم الصادرات وتدنيا في الاسعار كذلك . على ان ابرز تغير كان في الحساب الجاري للمملكة العربية السعودية .

وارتفعت الاحتياطيات الدولية لبلدان المنطقة المصدرة للنفط في عام ١٩٨١ بمقدار ١ر١١ مليار دولار لتصل الى ٢ر٤٣ مليارا . وفي عام ١٩٨٢ هبطت هذه الاحتياطيات قليلا لتصل الى ٥٢٨ ٤٢ مليارا .

وشهدت الاقتصادات النفطية ، على العموم ، زيادات متواضعة في معدلات التضخم فيها في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ . على ان الهبوط في اسعار الواردات وفي الانفاق الحكومي ، وهو أمر قلل من ضغوط الطلب ، أسفر عن زيادات اقل في الاسعار . ففي عام ١٩٨٢ ارتفع مؤشر تكاليف المعيشة الى اعلى مستوى له في العراق والامارات العربية المتحدة اذ سجل زيادة في العراق بنسبة ٢٢ في المائة وزيادة في الامارات العربية المتحدة بنسبة ٤ر١٢ في المائة ثم تلتهما في الارتفاع الكويت بنسبة ٧ر٨ في المائة والبحرين بنسبة ٧ في المائة . وكانت أدنى معدلات التضخم في قطر والمملكة العربية السعودية اذ سجلت قطر معدل تضخم بنسبة ٤ر٣ في المائة في حين لم تسجل المملكة العربية السعودية أية زيادة في الاسعار .

الاقتصادات غير النفطيـــة

ابرزت التطورات في الاقتصادات غير النفطية وعلى وجه التحديد في الاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية ، ثلاث خصائص مشتركة رئيسية هي : (١) أهمية المنـــح والقروض العربية بالنسبة لاوضاع ميزانية هذه البلدان ولا سيما في الاردن والجمهوريـــة العربية السورية اللذين تغطي المنح فيهما جانبا كبيرا من العجز في ميزانيتهمـــا ؛ (٢) ارتفاع مستوى الدين العام وتزايد الاعتماد على مصادر التمويل المحلية ؛ (٣) عدم تناقص التضخم ولا سيما في لبنان والجمهورية العربية السورية ، حيث كان التضخم فيهمـــا في حدود ٢٠ في المائة و١٨ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٢ . والاقتصادات غير النفطية سريعة التأثر بالتطورات في البلدان المصدرة للنفط نظرا لشدة اعتمادها علـــى المعونة والتجارة وتقديم الخدمات . ونتيجة لهذا كان اداؤها الاقتصادي يتأثر مباشـــرة بصعود وهبوط العائدات النفطية . وعلاوة على ذلك ، ينطوي خفض الانفاق الحكومـــي في الاقتصادات النفطية على خفض في الطلب على العمالة الوافدة مما يسبب مشكلة بالنسبة لمعظم الاقتصادات غير النفطيـــة (١) .

أما الاردن فقد اتسم اقتصاده بشدة اعتماده على المعونة الخارجية ومعظم المعونـة والقروض المقدمة الى الاردن تأتيه من البلدان العربية المصدرة للنفط . وبفضل هذا الاعتماد الى جانب التحويلات الواردة من الاردنيين العاملين في الخارج ، تمكن الاردن من تحقيق معدلات نمو عالية ومن التمتع بمعدل استهلاك فاق ناتجه المحلي الاجمالي ومن القيام فـــي ذات الوقت بجمع اموال للانفاق الاستثماري بلغت اكثر من ٤٠ في المائة من ناتجه المحلـــي الاجمالي . على أن هذا الاعتماد جعل الاردن سهل التأثر بالتقلبات في مستوى المعونة . ولم تبلغ ايرادات الحكومة المتأتية عن المصادر المحلية الا ما نسبته ٥ر٥ في المائة مـــن الايرادات الكلية في عام ١٩٨٢ ؛ وهو رقم أفضل بقليل من الرقم لعام ١٩٨٠ الذي بلـــغ ٦ر٤٤ في المائـــة .

وزادت الايرادات الحكومية الكلية في عام ١٩٨١ بنسبة ١٨ في المائة في حين نمـا الانفاق بنسبة ٩ر١٤ في المائة ، مما قلل من عجز الميزانية من ٦ر٥ في المائة من الناتـــج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ الى ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عـــام ١٩٨١ . الا ان هذا الاتجاه انعكس في عام ١٩٨٢ حين زاد عجز الميزانية بنسبة ٤ر٢٥ في المائة او بما نسبته ٦ر٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . ورغم النجاحات التـي تحققت في جمع ايرادات محلية بنسبة ٢ر١٦ في المائة الا ان الايرادات الكلية المتضمنـــة المقبوضات من الخارج لم تزدد الا بنسبة ٨ في المائة نظرا لهبوط الايرادات من المصـــادر

---

(١) للاطلاع على مزيد من المراجع نحيل القارئ الى الجدول (٤) المتعلـــق بفائض أو عجز الميزانية والى الجدولين (٧) و(٨) المتعلقين بالديون العامة المستحقـة وخدمة الدين المسقطة .

الخارجية في المقام الاول . وقدرت الهبات بمبلغ ٢٦٠ مليون دينار اردني ولكن لم يتم تلقي الا ٢١٨ر١ مليونا فقط. وازدادت التحويلات لتصل الى ٣٦٠ مليون دينار اردني في عام ١٩٨٢ بعد ان بلغت ٣٤٥ مليونا في السنة السابقة. ومن جهة اخرى قدر للانفاق الكلي ان يزداد بنسبة ١١ر٦ في المائة ، ولكن الزيادة الفعلية في الانفاق الجارى بلغت نسبة ١٦ر٢ في المائة في حين بلغت الزيادة الفعلية في الانفاق الرأسمالي بنسبة ٤ر٤ في المائة فقط، مما قلل من نصيب الانفاق الرأسمالي من الانفاق الكلي من ٤٠ر٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٢.

وتم تمويل ٣٥ في المائة من عجز الميزانية الكلي محليا باصدار سندات الخزينة وسندات الحكومة. ويقدر ان يكون الدين العام قد ارتفع بنسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢ مقابل زيادة بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ ليصل الى ١٤١ر٢ مليون دولار.

وقدرت ميزانية عام ١٩٨٣ الانفاق بمبلغ ٧٧٥ر٢ مليون دينار اردني أى بزيادة قدرها ٧ر٣ في المائة عن الانفاق في عام ١٩٨٢. وقدر أن تزيد الايرادات بنسبة ١٧ر٦ في المائة لتصل الى ٧٦٢ مليونا وان تبلغ الايرادات المحلية فيها ٤٢٤ مليونا. ورفعت الرسوم الجمركية على السيارات من ١٠ الى ٢٠ في المائة وعلى المشروبات الروحية من ٥٠ الى ٦٠ في المائة. وقدر الانفاق الجارى بمبلغ ٤٧١ر٤ مليونا أى بزيادة ٥ر٣ في المائة فحسب. وتعزى الزيادة بصورة رئيسية الى الفوائد المدفوعة على القروض الاجنبية. وتم تمويل بعض عجز الميزانية البالغ ١٣ر٤ مليون دينار اردني بقرض بمبلغ ٢٢٥ مليون دولار جمع من سوق المال الاوروبية.

أما ميزانية عام ١٩٨٤ فهي ميزانية تقشف ينخفض فيها الانفاق قليلا أى من ٧٧٥ر٢ مليون دينار اردني الى ٧٧٠ر٢ مليونا. ويشكل الدفاع والخدمات الاجتماعية مجالين ذوى أولوية في الانفاق الجارى.

ورغم الاوضاع الصعبة التي يواجهها لبنان فان اقتصاده قد أظهر مرونة كبيرة حتى عام ١٩٨٢. وقد لحقت بالقطاع الانتاجي في الاقتصاد اللبناني خسائر جسيمة من جراء الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ والدمار الذى سببه هذا الغزو الى جانب ما تبعه من احداث في عام ١٩٨٣؛ ففي عام ١٩٨٠ بقي الناتج المحلي الاجمالي ، بالقيمة الحقيقية ، أقل بنسبة ٤٠ في المائة عن مستوى نظيره لعام ١٩٧٥.

واتسمت الميزانية للسنوات الثلاث السابقة بتصاعد أوجه العجز فيها نظرا لارتفاع معدلات النمو في الانفاق التي تعكس الوضع التضخمي ، وللزيادة في مرتبات موظفي الحكومة ولتصاعد الانفاق على الدفاع. ومن جهة اخرى ، كان النمو في ايرادات الحكومة في أدنى حد له ومرد ذلك اساسا هو عدم اقتدار الحكومة على جباية الضرائب ومحدودية مبلغ المعونة الاجنبية. وقدرت ميزانية الحكومة لعام ١٩٨٢ الانفاق بمبلغ ٦ر٣ مليارات ليرة لبنانية ، مقابل ٤ر٥ مليارات ليرة لبنانية في عام ١٩٨١ ، أى ما يمثل نسبة ٤٨ر٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي مقابل متوسط قدره ٣١ر٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١. أما الايرادات المقدرة بمبلغ ٣ر٥ مليارا فقد قدر ألا تغطي الا ٥٥ في المائة من الانفاق الكلي. وجرى تمويل العجز باللجوء الى مصرف لبنان (البنك المركزى) وباصدار سندات خزينة قصيرة الاجل وبتلقي مساعدات اجنبية. وبلغت قيمة سندات الخزينة ١٢ ٢٧٩ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع ٤٩١٠ مليونا في عام ١٩٨١ ، أى بزيادة قدرها ١٥٠ في المائة. وبلغت القروض من مصرف لبنان (البنك المركزى) الى ١ ٧٨٢ مليون ليرة لبنانية مقابل ١ ٩٨١ مليونا في آخر عام ١٩٨١ غير ان التقلبات الشهرية كانت عالية جدا. وزاد الدين العام بوتيرة عالية جدا اذ ارتفع من ٧ ٩٣١ مليون ليرة لبنانية الى ١٥٠ ٧٠ مليونا بين بداية ونهاية عام ١٩٨٢. ومن اصل هذا المجموع، كانت هناك نسبة ٨١ر٥ في المائة في شكل سندات خزينة ونسبة ١١ر٥ في المائة في شكل قروض من مصرف لبنان ونسبة ٦ر٩ في المائة في شكل قروض اجنبية. ووصلت مدفوعات الفائدة على الدين العام المحلي الى ١ ١٣٨ مليونا خلال عام ١٩٨٢ مقابل ٤٩٣ مليونا في عام ١٩٨١. الا أنه ينبغي ملاحظة ان الدين العام لم يبلغ الا ٢ر٨ مليار ليرة لبنانية في أول عام ١٩٨٠ ولكنه يقدر ان يبلغ ٢٣ مليارا في عام ١٩٨٤.

وفي عام ١٩٨٣ قدرت الميزانية الانفاق الحكومي بمبلغ ٨ مليارات ليرة لبنانية والايرادات الحكومية بـ ٧ر٥ مليارا ، أى بعجز قدره ٢ر٧ مليارا ويعادل ثلث الميزانية (٣٣ر٨ في المائة). ويجرى تغطية العجز من الجهاز المصرفي من جهة ومن القروض الاجنبية من جهة اخرى. وتدل المؤشرات على ان لبنان قد شهد في عام ١٩٨٣ أول عجز في ميزان مدفوعاته منذ الخمسينات قدّره مصرف لبنان بمليار دولار. ويتوقع مشروع الميزانية لعام ١٩٨٤ حدوث زيادة في الانفاق بنسبة ٣٢ في المائة تصل الى ١٠ ٥٧٥ مليار ليرة لبنانية وتزايدا في العجز يقدّر بمبلغ ٣ر٥ مليارا. وتظل الاولويات الثلاث خلال الاعوام الثلاثة الماضية هي الدفاع (١ ٩٤٧ مليونا) والتعليم (١ ٥٠٦ مليونا) والاشغال العامة (١ ٨٢٣ مليونا).

وأما الجمهورية العربية السورية، فانها بعد حدوث توسع كبير في نفقات الميزانية في عام ١٩٨٠ مقرونا بتوسع نقدى أدى الى حدوث ضغوط تضخمية قوية والى ارتفاع العجز المالي بنسبة ٦ نقاط مئوية ليصل الى ٢١ في المائة (١)، قد اتخذت تدابير تصحيحية منذ عام ١٩٨١ وذلك عن طريق الاخذ بسياسات مالية ونقدية اكثر تقييدا. وكان من التدابير المتخذة رفع اسعار المنتجات النفطيةوالاخذ بتدابير ضريبية جديدة والحد من الانفاق الجارى وقصر الانفاق الرأسمالي على المشاريع الجاريةحتى اتمامها وكنتيجة لهذا يقدّر ان يكون العجز المالي في عام ١٩٨١ قد انخفض الى ١٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (٢). وسد اكثر من ٦٠ في المائة من العجز بمنح و ١٥ في المائة بقروض اجنبية و ١٧ في المائة بالاقتراض من النظام المصرفي.

أما ميزانية عام ١٩٨٢ فقد كانت أقل تقييدا اذ سمحت للانفاق بالنمو بنسبة ٢٣ في المائة حتى وصل الى ٣٣ر٣ مليار ليرة سورية مقابل زيادة متوقعة في الايرادات بنسبة ٢٢ في المائة فقط لتصل الى ٢٠ر٢ مليار ليرة سورية وبذا كان هناك عجز بواقع ١٣ر١ مليارا او بزيادة بنسبة ٢٥في المائة على عجز عام ١٩٨١ البالغ ١٠ر٤٨ مليارا. وفرضت قيود شديدة على الانفاق الجارى الذى تم خفضه عن المستوى الفعلي لعام ١٩٨١ بنسبة ٢ر٥ في المائة ليصل الى ١٦ ٧٥٠ مليون ليرة سورية، فيما حصلت زيادة كبيرة في الانفاق الرأسمالي بلغت نسبتها ٦٨ر٣ في المائة ليصل الى ١٦ ٥٩٥ مليونا. غير ان الامر اقتضى مراجعة الميزانية خلال السنة المذكورة للسماح بزيادة في الانفاق الجارى ليصل الى ١٨ ١٧٥ مليونا(٣). وبالنظر الى ان الانفاق الرأسمالي الفعلي بلغ ما نسبته ٦٨ في المائة من الميزانية فانه كان يتوقع ان يكون العجز اقل من تقديرات الميزانية بمبلغ ٣ ٩٥٨ مليون ليرة سورية.

---

(١) غطي ٥٤ في المائة من العجز تقريبا بمنح وان تطلب الامر الاستعانة الى حد كبير بالنظام المصرفي.

(٢) الارقام الفعلية للانفاق في الميزانية غير منشورة وعلى هذا يستند هذا التحليل الى تقديرات صندوق النقد الدولي.

(٣) قد يعزى هذا في أحد أسبابه الى قرار الحكومة بوقف ممارسة منح اعفاءات ضريبية لمشروعات عامة معينة اعتبارا من شباط/فبراير ١٩٨٢. وبدلا من ذلك، وافقت الحكومة على تحمل ديون هذه المشروعات، وذلك كنتيجة لسياسة الدعم الحكومية. وفيما تتوقع الحكومة تحمل ديون في هذا الصدد خلال الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨١-١٩٨٥) يبلغ مجموعها ٧ر٥ مليارات ليرة سورية فان هناك مبلغا أوليا يفترض تحويله خلال السنة المالية ١٩٨٢ في شكل سندات على الخزينة تبلغ قيمته ٣ مليارات ليرة سورية، والمتوقع ان يكتتب مصرف سورية المركزى هذا المبلغ وان يتم تسديده سنويا خلال فترة ١٥ سنة بفائدة بنسبة ١ر٢١ في المائة في السنة.

وزادت تقديرات الميزانية لعام ١٩٨٣ عن نظيرتها للسنة الماضية بنسبة ٧ر١١ في المائة فوصلت الى ما مجموعه ٣٧ ٢٥٣ مليون ليرة سورية. واذا وضعنا في الاعتبار المعدل العالي للتضخم فان الزيادة تعني بالقيمة الحقيقية نقصا، فالانفاق الجارى لم يزد على نظيره المعدل لعام ١٩٨٢ الا بنسبة ٢ر٧ في المائة فيما ارتفع الانفاق الرأسمالي بنسبة ١٢ في المائة ليصل الى ما نسبته ٥٠ في المائة من الانفاق الكلي. واستوعب الدفاع نسبة ٦ر٥٣ في المائة من الانفاق الجارى مقابل نسبة ٤ر٥٨ في المائة في عام ١٩٨٢، في حين استوعب التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية ما نسبته ٤ر١٨ في المائة من مجموع الانفاق الجارى.

ووصل الدين العام المتوسط والطويل الاجل الى ٦ر٢٣٣٦ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨١. ويقدّر ان يكون قد ارتفع الى ٨ر٢ مليارا في عام ١٩٨٢ والى ٣ مليارات في عام ١٩٨٣. ونما الدين العام القصير الاجل نموا سريعا اذ ارتفع من رقم تقديرى قدره ١٧٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٩ الى ٦٥٠ مليون دولار في حزيران/يونيو ١٩٨٢ في حين انخفض الدين العام المتوسط والقصير الاجل.

أقل البلدان نموا

ظل بلدا المنطقة الاقل نموا الا وهما اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية يحرزان تقدما مطردا بمعدلات نمو عالية حتى نهاية السبعينات. وفي عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ استمر زخم النمو الحقيقي ولكن بمعدلات أدنى نسبيا. ففي عام ١٩٨١ منيت جهود التنمية بنكسات كبيرة حين دمرت فيضانات عارمة اجزاء كبيرة من اليمن الديمقراطية وحين ضربت هزات ارضية الجمهورية العربية اليمنية فأنزلت بالمرافق الاساسية والانتاج الزراعي اضرارا جسيمة مخلفة قطاعا كبيرا من السكان في حاجة ماسة الى المأوى والطعام. ونتيجة لذلك تعين تنقيح خططهما الانمائية بما يأخذ في نظر الاعتبار الاولويات والاهداف الجديدة وتعين ايضا تنقيح معدلات نموهما المتوقعة. وجعلت الكارثتان هذين القطرين في حاجة أكبر الى المعونة الاجنبية وجعلتهما تستوعبان جانبا أكبر من مواردهما للتعمير فضلا عن العجز الذى انزلته هاتان الكارثتان في ميزان المدفوعات في كلا البلدين.

أما اليمن الديمقراطية فما فتئت حتى عام ١٩٨٠ تحدث زيادة سريعة في نفقات ميزانيتها سعيا لبلوغ التنمية المعجلة التي تهدف اليها. فقد زيد الانفاق الحكومي بنسبة ٤ر٢٧ في المائة في عام ١٩٨٠ وبنسبة ٢ر٤٦ في المائة في عام ١٩٨١ وقدر أن الانفاق قد زيد في عام ١٩٨٢ بنسبة اخرى قدرها ٣٨ في المائة. على ان نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي هي من أعلى النسب في المنطقة. فقد بلغ الانفاق في عام

١٩٨٠ ما نسبته ٦٧ر٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ثم زاد الى ٧٩ر٩ في المائة في عام ١٩٨١ ووصل الى ٩٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠. ومن جهة أخرى ازدادت الايرادات بنسبة ٦ر١٠ في المائة في عام ١٩٨٠ وبنسبة ٦ر٢٠ في المائة في عام ١٩٨١، ولكن قدر أنها انخفضت بنسبة ٤ر٥ في المائة في عام ١٩٨٢. وساعدت التحويلات الخاصة من الخارج في تمويل أنشطة القطاع الخاص ولا سيما التشييد والتجارة. وارتفعت هذه التحويلات من ٤ر٤٨ مليون دولار في عام ١٩٧٥ الى ما قدر بمبلغ ٢ر٤٤٨ مليون دولار في عام ١٩٨٢. وقد مكّنت التحويلات مستوى الاستهلاك من تجاوز الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق. ففي عام ١٩٨٢ تجاوز الاستهلاك الناتج المحلي الاجمالي بمبلغ ٨ر١٧١ مليون دولار أو ما نسبته ٤ر٢٥ في المائة. وشكلت التحويلات نحو ٤٢ في المائة من مجموع التحويلات الخاصة لتصل الى قرابة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بكلفة عوامل الانتاج. ورغم ان الانفاق الجارى ازداد من ٧ر٩٦ مليون دينار يمني في عام ١٩٨٠ الى ٤ر١٦٤ مليونا في عام ١٩٨٢ الا ان نصيبه من الانفاق الحكومي الكلي هبط من ٤ر٦١ الى ٧ر٥١ في المائة. والبنود الرئيسية للانفاق الجارى في عام ١٩٨٢ هي الدفاع الذى استوعب ٤ر٤٠ في المائة ثم التعليم الذى استوعب ٧ر١٣ في المائة والادارة العامة التي استوعبت ٩ر٣١ في المائة. ومع بدء الخطة الانمائية الثانية زاد الانفاق الرأسمالي بنسبة ٨ر٤٩ في المائة في عام ١٩٨١ وبنسبة ٦ر٦٨ في المائة في عام ١٩٨٢ ليصل الى ٨ر١٥٣ مليون دينار يمني. وتقدّر ميزانية عام ١٩٨٣ الانفاق الانمائي بمبلغ ٣٢٩ مليونا.

ويسد العجز في الميزانية بالمعونة الخارجية والتحويلات من العاملين في الخارج وبالاقتراض من الجهاز المصرفي. وبلغ صافي مستحقات الجهاز المصرفي على الحكومة خلال الفترة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١ مثلي ما كان عليه ويتوقع ان تبلغ ثلاثة امثاله من عام ١٩٨٢ أى انها زادت من ما مجموعه ٢ر٢١٠ ملايين دولار في عام ١٩٧٧ الى ٩ر٤٣٧ مليونا و٨ر٦٠١ مليونا في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالي. ووصلت سندات الخزينة وحدها الى نحو ١ر٤٣٢ مليون دولار في عام ١٩٨٠ (١).

---

(١) التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الديمقراطية، تقرير قطرى لاجتماع الاطراف المانحة الاستعراضي، عدن، حزيران/يونيو ١٩٨٣.

Democratic Yemen's Economic and Social Development, Country Presentation to a Donor's Review Meeting, Aden, June 1983.

وفي عام ١٩٨٢ سجل ميزان المدفوعات أول عجز له بعد ان سجل فائضا على مدى خمس سنوات. وقدم صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي الى اليمن الديمقراطية قروضا لسد هذا العجز. وزاد الدين العام من ٤٩٨ر٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٦٣٩ر٨ مليونا في عام ١٩٨١، او بما نسبته ٢٨ر٢ في المائة. ومن المتوقع ان يكون العجز قد شهد زيادة اخرى فوصل الى ٧٦٠ر١ مليون دولار في عام ١٩٨٢ رغم المساعدة الدولية الكبيرة التي تلقتها اليمن الديمقراطية عقب وقوع الفيضانات.

واما التطورات في الجمهورية العربية اليمنية فقد سلكت نهجا مماثلا يقوم على التوسع في الانفاق في الميزانية، ذلك ان نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من ٣٧ر٥ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٥٧ر٩ في المائة في عام ١٩٨٢. ومع ان نصيب الايرادات الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي ازداد من ٢٢ر٤ الى ٣٥ في المائة خلال نفس الفترة الا ان النمو السريع في الانفاق الحكومي أدى الى احداث عجز في الميزانية.

لقد بلغ الانفاق الحكومي ٦٨٣٥ر٣ مليون ريال يمني في عام ١٩٨١ بالمقارنة مع ٥٠٢٣ر٧ مليونا في عام ١٩٨٠. وفي عام ١٩٨٢ ارتفع الانفاق بنسبة ٢٤ في المائة ليصل الى ٨٤٧٤ر٢ مليونا وقدر ان يزيد بنسبة ٢ر٩ في المائة فحسب في عام ١٩٨٣ ليصل الى ٨٧٢٠ مليونا. وتراوح نصيب الانفاق الرأسمالي بين ٣٨ر١ في المائة في عام ١٩٨٠ و٥١ر٤ في المائة في عام ١٩٨١ و ٤٧ في المائة في عام ١٩٨٢ نظرا الى تزايد الاعتماد على المعونة الاجنبية اساسا. واستوعبت القسط الاوفر من الانفاق الجارى في عام ١٩٨٠ مصروفات الدفاع والامن (٢٣٠٢ر٢ مليونا في عام ١٩٨٢) تلاها التعليم (٨٧٩ر٢ مليونا) وانخفض صافي مركز الحكومة لدى البنك المركزى اليمني من فائض قدره ٥٩٠ مليون ريال يمني في نهاية السنة المالية ١٩٧٨/١٩٧٩ الى عجز قدره ٨٥٢٠ مليونا في نهاية عام ١٩٨٢. ثم تلقت الجمهورية العربية اليمنية، عقب الهزات الارضية التي ضربتها، معونة ومساعدة كبيرة ولا سيما من المملكة العربية السعودية وذلك لمساعدتها على تمويل احتياجاتها الاساسية ولتغطية جزء من عجز ميزانيتها.

وترتب على ازدياد الانفاق الحكومي منذ اواخر السبعينات وما نجم عنه من أوجه عجز في الميزانية وما صحبه من مشكلات مستمرة في ميزان المدفوعات القيام بسحوبات كبيرة من الاحتياطيات. ويقدر ان تكون الاحتياطيات قد نقصت بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار خلال الاعوام الثلاثة المنتهية في نيسان/ابريل ١٩٨٣. فقد هبطت هذه الاحتياطيات من ٩٣٣ر٣ مليون دولار في آخر شهر آذار/مارس ١٩٨٢ الى ٥٥٤ر٢ مليونا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ والى ٤٩٢ر٥ مليونا في آخر آذار/مارس ١٩٨٣. على ان ثبات مستوى المعونة الاجنبية والتحويلات وتدني معدل النمو البالغ ٢ر٥ في المائة من الناتج المحلي

الاجمالي في عام ١٩٨٢ ، والذى كان نموا سالبا بالقيمة الحقيقية ، الى جانب تردى ميزان المدفوعات وهبوط الاحتياطيات أمور أدت جميعها الى نشوء مشكلات في القطاع الاجنبي والى هبوط قيمة الريال اليمني . وفي محاولة لوقف هبوط قيمة الريال وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات اعلنت الحكومة مجموعة من التدابير ضمت انهاء دعم البنك المركزى اليمني للريال في السوق المحلية واحكام قوانين منح رخص الاستيراد واتخاذ تدابير للرقابة المباشرة على عمليات الاستيراد التي تبلغ قيمتها السنوية ٢٠٠٠ مليون دولار . وستجرى مراجعة اهداف الخطة الانمائية بما يتمشى مع تدفقات المعونة التي لا تزيد عن ٤٠٠ مليون دولار سنويا . على ان ميزانية عام ١٩٨٤ ميزانية تقشف فهي تدعو الى خفض في الانفاق الى ان يصل الى ما مجموعه ٨ ١٧٦ مليون ريال يمني مقابل ٨ ٧٢٠ مليونا في عام ١٩٨٣ . وتقدر الانفاق الرأسمالي بمبلغ ٢ ٨٧٣ مليونا مقابل نحو ٣ ٩٨٤ر٧ مليونا في عام ١٩٨٢ .

وأظهر الدين العام زيادة مطردة اذ ارتفع من ٤٧٢ر٦ مليون دولار في عام ١٩٧٩ الى ٨٧٦ر٤ مليونا في عام ١٩٨٠ والى ١ ٠٩٣ر٨ مليونا في عام ١٩٨١ . ومع ان من المقدر ان خدمة الدين في السنة المالية ١٩٨٠ / ١٩٨١ قد بلغت نحو ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي الا انها كانت اربعة أمثال مجموع ايرادات التصدير . وقدر أن مدفوعات خدمة الدين بما فيها رؤوس المال والفائدة قد بلغت ٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع ٧١ر٤ مليونا في عام ١٩٨٢ . ومع نهاية الخطة الخمسية الحالية فانه يقدر ان تكون مدفوعات خدمة الدين قد وصلت ما بين ١٠ و ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

باء - التطورات النقدية

اتبعت التطورات النقدية [1] في الاقتصادات النفطية ، فيما عدا العراق ، خلال السنوات القليلة الماضية ، على وجه العموم ، نمطا مماثلا للتطورات الحاصلة في القطاع المالي مما يعكس هيمنة الانفاق الحكومي في تحديد مستوى السيولة المحلية . وعلى هذا تسارع معدل نمو الكتلة النقدية (الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) = الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (M1) + شبه النقد) في البلدان المصدرة للنفط كافة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . ثم تناقص في عام ١٩٨٢ باستثناء المملكة العربية السعودية التي حافظت على معدل الزيادة في الكتلة النقدية لديها لاسباب منها الحفاظ على مستوى الانفاق في الميزانية في تلك السنة . وكانت أعلى معدلات للنمو في الكتلة النقدية في عام ١٩٨١ قد سجلت في قطر والبحرين وعمان اذ بلغت ٤١ر٦ في المائة و ٣٩ر٤ في المائة و ٣٩ر٢ في المائة في تلك البلدان على التوالي ، وذلك فيما سجلت الامارات العربية المتحدة أدنى معدل للكتلة النقدية اذ بلغت ٢٣ر٦ في المائة . وفي عام ١٩٨٢ شهدت عمان والمملكة العربية السعودية أعلى توسع في الكتلة النقدية بلغ نسبة ٢٥ في المائة ونسبة ٢٣ر٤ في المائة على التوالي . وسجلت أدنى معدلات في الامارات العربية المتحدة (٦ر٦ في المائة) والبحرين (٦ر٩ في المائة) والكويت (٨ر١ في المائة) .

---

(١) انظر لطفا الجدولين (٥) و(٦) .

وكان نصيب الودائع لأجل والودائع الادخارية في الكتلة النقدية مهيمنا في الاقتصادات النفطية وقد سلك اتجاها تصاعديا في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٢. فقد ارتفعت نسبة هذه الودائع الى مجموعة الكتلة النقدية خلال هذه الفترة من ٤٤ في المائة الى ٦ر٤ه في المائة في قطر ومن ٤ر٧ه الى ٦ر٦٦ في المائة في البحرين ومن ٧ر٤٧ الى ١ر٤ه في المائة في عمان. وبلغ نصيب الودائع لأجل والودائع الادخارية أكثر من نصف مجموع الكتلة النقدية في جميع الاقتصادات النفطية في عام ١٩٨٢ باستثناء المملكة العربية السعودية. وكانت هذه النسبة أعلى نسبة في الكويت والامارات العربية المتحدة حيث وصلت في عام ١٩٨٢ الى ٨ر٧١ و ٢ر٦٩ في المائة في هذين القطرين على التوالي. وهذا ليس بغريب نظرا الى ان هذين البلدين يتمتعان بدخول عالية للفرد الى جانب معدلات الفائدة العالية التي كانت سائدة في أوائل الثمانينات والتي وصلت الى مستويات قياسية. واما استثناء المملكة العربية السعودية فيعزى الى مفهوم الربا أو الفائدة في الشريعة الاسلامية مما يؤدي الى تفضيل انواع اخرى من الاستثمارات.

أما نصيب العملة المتداولة في الكتلة النقدية فقد كان في تناقص في الاقتصادات النفطية خلال السنوات الخمس الماضية. ففي عام ١٩٨٢، لم يبلغ نصيب العملة المتداولة الا ما نسبته ٦ر٨ في المائة من مجموع الكتلة النقدية في الكويت وهي أدنى نسبة في المنطقة، وما نسبته نحو ٥ر٩ في المائة في البحرين والامارات العربية المتحدة. وكان نصيبها أعلى في عمان والمملكة العربية السعودية اذ وصل الى ٤ر٢٣ و ٦ر٢٩ في المائة من الكتلة النقدية في البلدين المذكورين على التوالي. وهبط نصيب الودائع تحت الطلب في مجموع الكتلة النقدية هبوطا حادا خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٢ في البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية مع ان الودائع تحت الطلب ظلت تشكل في المملكة العربية السعودية أكبر عنصر من عناصر الكتلة النقدية (٨ر٤٤ في المائة في عام ١٩٨٢). وفي الامارات العربية المتحدة هبط ببطء نصيب الودائع تحت الطلب فيما تراوح بين ٢٠ في المائة في الكويت و ٧ر٢٢ في المائة في عمان في عام ١٩٨٢.

وفي الاقتصادات غير النفطية، وبضمنها أقل البلدان نموا، تأثرت السيولة المحلية بالانفاق في الميزانية ولكن كان للعوامل الاخرى واهمها الدين العام دور على نفس القدر من الاهمية. وتتضمن العوامل الاخرى صافي الاصول المحلية، وصافي الاصول الاجنبية، وتوفر الائتمانات للقطاع الخاص، وهي عوامل مترابطة فيما بينها. ونمت الكتلة النقدية بسرعة في هذه البلدان في عام ١٩٨٠ ولكن نموها في عام ١٩٨١ ضعف لينشط مرة اخرى في عام ١٩٨٢. وكان لبنان استثناء اذ ازدادت فيه الكتلة النقدية بنسبة ١ر٤٠ في المائة في عام ١٩٨١،

لكن معدل نموها ضعف الى نصف ما كان عليه ليصل بذلك الى ٢ر٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢. وفي الاردن كانت الزيادة في الكتلة النقدية في عام ١٩٨٢ مكافئة لنظيرتها في عام ١٩٨١. وقد سجلت الجمهورية العربية السورية أعلى معدل للتوسع في الكتلة النقدية في عام ١٩٨٠ اذ بلغ هذا المعدل نسبة ٣٥ في المائة ثم تلاها لبنان واليمن الديمقراطية اللذان سجلا زيادة بنسبة ٣٢ في المائة تقريبا ، فيما سجلت الجمهورية العربية اليمنية أدنى معدل للتوسع في الكتلة النقدية اذ بلغ ٥ر٢١ في المائة. وفي عام ١٩٨١ كانت أدنى المعدلات تلك التي سجلها شطرا اليمن اذ بلغ معدل الزيادة في اليمن الديمقراطية ٥ر١٢ في المائة ومعدل الزيادة في الجمهورية العربية اليمنية ٥ر٨ في المائة. وفي عام ١٩٨٢ ، كان أعلى معدل للزيادة هو الذى سجلته الجمهورية العربية اليمنية (٦ر٢٧ في المائة) وكان أدنى معدل للزيادة هو الذى سجلته اليمن الديمقراطية (٨ر١٧ في المائة) فيما كان معدلا الزيادة في لبنان والجمهورية العربية السورية في حدود ٢٠ في المائة.

وكوّنت العملة المتداولة أكبر عنصر في مجموع الكتلة النقدية في الجمهورية العربية السورية ، واليمن الديمقراطية ، والجمهورية العربية اليمنية ، اذ وصلت الى ٤ر٥٢ و ٨ر٥٧ و ٦ر٧٤ في المائة في هذه الاقطار على التوالي . وخلافا للاقتصادات النفطية ، كان نصيب الودائع لأجل والودائع الادخارية من مجموع الكتلة النقدية متواضعا بدرجة يمكن فهمها اذ بلغ ٢ر١٤ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية و ٢ر٢١ في المائة في اليمن الديمقراطية ، كما كان منخفضا في الجمهورية العربية السورية بحيث لم يتجاوز ٨ر١٠ في المائة. وكانت هذه الارقام أفضل من معدلات عام ١٩٧٨ التي بلغت ٥ر١٤ و ٩ر٤ و ٨ر٣ في المائة في نفس البلدان على التوالي . وانفردت الودائع تحت الطلب في الجمهورية العربية السورية ، من بين الاقتصادات غير النفطية بأعلى نسبة بالقياس الى مجموع الكتلة النقدية اذ بلغت في عام ١٩٨١ ما نسبته ٨ر٣٦ في المائة. وفي الامكان عزو هذا الى تدني دخل الفرد في هذه البلدان ولا سيما في شطرى اليمن والى ارتفاع نسب الاستيراد فيها .

وخلافا للاقتصادات الاخرى غير النفطية ، بدا تكوين الكتلة النقدية في لبنان مماثلا لنظيره في الاقتصادات النفطية حيث كونت الودائع لأجل والودائع الادخارية الجانب الاكبر في الكتلة النقدية اذ بلغت في عام ١٩٨٢ نسبة ٢ر٧٧ في المائة وهي أعلى نسبة مسجلة في ارجاء المنطقة بأسرها . وكان نصيبا العملة المتداولة والودائع تحت الطلب متكافئين تقريبا اذ بلغا ٥ر١١ في المائة و ٣ر١١ في المائة من المجموع على التوالي . ولعل ارتفاع مستوى الودائع لأجل والودائع الادخارية يعزى الى تقدم القطاع المصرفي وسلامته نسبيا والى ارتفاع معدلات الفائدة والى قلة عدد منافذ الاستثمار في الظروف السائدة.

أما تكوين الكتلة النقدية في الاردن فقد عكس مركزا وسطا بين مركزى لبنان والجمهورية العربية السورية ، ذلك ان العملة المتداولة كوّنت ٣٣ر٥ في المائة والودائع تحت الطلب ٢٢ر٦ في المائة والودائع لأجل والودائع الادخارية ٤٣ر٩ في المائة من مجموع الكتلةالنقدية في عام ١٩٨٢ .

جيم - المؤسسات المالية والأنشطة الاقراضية الاقليمية

جرى توجيه معظم الفوائض المالية الضخمة التي تراكمت خلال السبعينات في مجالات رئيسية ثلاثة هي : ١) جرى الاحتفاظ بها كودائع لدى المصارف الغربية ،بما في ذلك شراء الاصول الاجنبية ؛ ٢) انشاء مصارف ومجموعات شركات (كونسورتيوم) عربية ؛ ٣) تقديم المعونة الثنائية والمتعددة الاطراف الى البلدان النامية . ويعرض هذا الفرع بايجاز للتطورات الحاصلة في المجالين الاخيرين .

لقد أفلحت المصارف العربية في توحيد موقفها في السوق المالية الدولية خلال مطلع الثمانينات وذلك عقب دخولها المشهود في هذه السوق في السبعينات. وكان همّ المصارف العربية الاول هو استثمار الفوائض المالية لبلدان المنطقة ، غير أنه بالنظر الى ان الاسواق النقدية والمالية في المنطقة لم تكن ، من حيث عدد وحجم مؤسساتها المالية وخبراتها ، على استعداد للاضطلاع بهذه المهمة ، فان معظم هذه الفوائض قد اودعت في المصارف الغربية وهو أمر حدا بالمصارف العربية الى القيام بنشاطات مختلفة منها الاشتغال بعمليات أسواق المال الاوروبية .

وخلال الفترة ١٩٧٧ - منتصف عام ١٩٨٣ ، ازداد نصيب المصارف العربية من مجموع القروض العالمية من ٢ الى ١٠ في المائة. ذلك ان مجموع القروض المشتركة قد وصل الى ٣٢ مليار دولار قدم منها ٤٤ في المائة الى مقترضين عرب و ١٩ في المائة الى اوروبا الغربية و ١٥ في المائة الى امريكا اللاتينية و ١٣ في المائة الى مقترضين آسيويين . والمصرفان العربيان الرئيسيان اللذان اشتركا في هذه العملية هما بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية وذلك بما قدما من قروض بلغت في مجموعها ٤ر١ مليار دولار و ٣ر٤ مليار دولار على التوالي . وانخفض نصيب المصارف العربية الموجودة في غير منطقة الخليج من ٧٠ في المائة في عام ١٩٧٧ الى ٢٥ في المائة من مجموع القروض المقدمة من قبل المصارف العربية في منتصف عام ١٩٨٣ ، وذلك في حين زاد نصيب الوحدات المصرفية الخارجية الموجودة في البحرين من ٤ في المائة الى ٣٠ في المائة ونصيب المصارف في المملكة العربية السعودية من ٢ في المائة الى ٥ر١٧ في المائة (١) .

---

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر: Mehran Nakhjavani, Arab Banks and the International Financial Markets, published by Middle East Petroleum and Economic Publications, Cyprus, September 1983.

وانخفض حجم القروض العربية المشتركة في عام ١٩٨٢ بنسبة ٤ر٥ في المائة نظرا لنقص السيولة الدولية وازدياد مخاطر العجز عن الدفع واعادة جدولة الديون. وخلال الاشهر العشرة الاولى من عام ١٩٨٣ استمرت القروض المشتركة المقدمة من المصارف العربية في الانخفاض فبلغت في مجموعها ٩ر٥ مليارات دولار أى بانخفاض عن نظيرتها لنفس الفترة في عام ١٩٨٢ بنسبة ٣٥ في المائة. واستوعب المقترضون العرب ٥٦ في المائة من قروض المصارف العربية واوروبا الغربية ٥ر٢٢ في المائة والمقترضون الآسيويون ٤ر١٦ في المائة. وظل بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية في مقدمة المصارف العربية. وتحولت القروض عن امريكا اللاتينية، من حيث الحجم والنصيب، لصالح اوروبا الغربية. وظل نصيب عمليات المصارف العربية في السوق الدولية للسندات غير ذى شأن يذكر اذ وصل الى نحو ٢ في المائة.

وفي منتصف عام ١٩٨٣ كانت في البحرين ٧٤ وحدة من الوحدات المصرفية الخارجية بالقياس الى ٥٥ وحدة في عام ١٩٨٠ و ٦٥ في عام ١٩٨١ و٧٢ وحدة في عام ١٩٨٢ (١). وظل بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية يعملان بوصفهما أكبر الوحدات المصرفية الخارجية. وازداد مجموع اصول الوحدات المصرفية الخارجية من ٧ر٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨١ الى ٥٩ مليار دولار في عام ١٩٨٢، أى بزيادة قدرها ٤ر١٦ في المائة. الا انها سجلت في عام ١٩٨٣ زيادة قدرها ٣ر٦ في المائة لتصل اصولها الى ٧ر٦٢ مليار دولار بعد ان مرت اصولها بفترة تراجع حتى شهر آب/اغسطس ١٩٨٣ حين هبطت اصولها الى ٩ر٥٦ مليار دولار. وتعزى الزيادة في الربع الاخير من عام ١٩٨٣ الى زيادة مطردة في الودائع من البلدان العربية بلغت ١ر٤١ مليار دولار او ما نسبته ٦ر٦٥ في المائة من مجموع الاصول. ووصلت القروض المقدمة الى الاقطار العربية الى ٤ر٢٩ مليار دولار او ما نسبته ٤٧ في المائة من مجموع الاصول.

وكوّنت الاصول القصيرة الاجل، أى التي تقل فترة استحقاقها عن ستة أشهر، اكثر من ثلاثة ارباع مجموع الاصول في عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع ٢٢ في المائة من الاصول التي تزيد فترة استحقاقها عن ستة أشهر.

---

(١) رفعت رسوم التسجيل اعتبارا من عام ١٩٨٤ بخمسة أمثال ما كانت عليه سابقا من ١٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠ دينار بحريني للمؤسسات التي تنشأ بمرسوم اميرى (منها بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية ومجموعة التأمين العربية Arab Insurance Group) فيما يتعين على الوحدات المصرفية الخارجية ان تدفع كل منها رسوما سنوية قدرها ٢٥٠٠ دينار بحريني بدلا من مبلغ ٢٥٠ دينار بحريني المعمول به حتى نهاية عام ١٩٨٤.

وبدت بلدان المنطقة الخمسة المصدرة للنفط وهي العراق والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، في مقدمة البلدان المانحة اذ قدمت في عام ١٩٧٨ نحو ٦ في المائة من مجموع ناتجها القومي الاجمالي في شكل معونات الى البلدان النامية. ومع ان نسبة المعونة الى الناتج القومي الاجمالي تبين انخفاضا نسبيا في السنوات التالية الا انها تجاوزت الى حد بعيد رقم الاستراتيجية الانمائية الدولية المستهدف الا وهو ٧ر. في المائة ، ويتجاوز الى حد بعيد نسبة الـ ٣٨ر. في المائة التي سجلتها في عام ١٩٨٢ البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. على ان مجموع المعونة العربية بلغ ، بالقيمة المطلقة ، ذروته في عام ١٩٨٠ اذ وصل الى ٩ ١٣٧ مليون دولار ثم هبط الى ٦ ٥٣٧ مليون دولار في عام ١٩٨٢ نظرا لتضاؤل عوائد النفط.

وكانت معظم المعونة الميسرة المقدمة من البلدان الخمسة الاعضاء في الاكوا ثنائية وعرضة للتأثر باعتبارات غير اقتصادية ذلك ان بعض البلدان المتلقية للمعونة نالت الجانب الاكبر من المعونة الثنائية كنتيجة للقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية بامداد "دولتي المواجهة" وهي الاردن والجمهورية العربية السورية ، بدعم عام. الا ان نصيب البلدان الاعضاء في الاكوا والبلدان العربية الاخرى آخذ بالتناقص لصالح البلدان الافريقية والآسيوية. ويشكل دعم الميزانية وميزان المدفوعات جزءا مهيمنا من المعونة الثنائية.

وشهدت المعونة المتعددة الاطراف ، المقدمة من خلال الصناديق العربية واجهزة المعونة العربية زيادة بالقيمتين النسبية والمطلقة في عام ١٩٨٢. وكان ذلك نتيجة للزيادة في مواردها المالية اذ ازدادت رؤوس اموال معظم الصناديق العربية بصورة ملحوظة في السنوات القليلة الماضية وامتد نطاقها الجغرافي ليشمل بلدانا نامية اخرى في افريقيا وآسيا.

وعلاوة على ذلك ، يبدو ان تمويل المشروعات قد اجتذب مزيدا من المعونة فنالت مشروعات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ومشروعات القدرة الكهربائية اكثر من نصف مجموع الارتباطات. وتلقت البلدان الاعضاء في الاكوا ٢١ في المائة والبلدان العربية الاخرى ٣٠ في المائة والبلدان الآسيوية ٢٦ في المائة والبلدان الافريقية ٢٠ في المائة من مجموع الارتباطات. وكان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ثم الصندوق السعودى والبنك الاسلامي للتنمية أنشط المؤسسات في هذا الصدد.

وأهمية اجهزة المعونة العربية لا تنبع فحسب من المعونة الانمائية التي تقدمها الى البلدان النامية العربية وغير العربية وانما تنبع ايضا من قدرتها على تعبئة موارد مالية اضافية من مصادر اجنبية. فقد أثبت الصناديق العربية على الاشتراك بصورة متزايدة مع المنظمات الاجنبية والدولية الاخرى في تمويل مشروعات التنمية في البلدان النامية.

نتائج

مع أن الزيادات الهائلة في الايرادات التي حصلت عليها بلدان الاكوا المصدرة للنفط خلال السبعينات قد اعتبرت على أنها خير وبركة الا انه يبدو أنه لم يكن ثمة مناص من مواجهة آثارها الجانبية في بعض الاحوال، ذلك ان تلك الطفرة زادت اعتماد هذه البلدان على قطاع النفط. وان وفرة الموارد المالية جعلت الحاجة الى التخطيط المالي والادارة المالية اولوية ثانوية في مجال تعبئة الموارد وتخصيصها. ومن ثم زاد الانفاق في الميزانية زيادة سريعة دون ممارسة قدر كاف من التدقيق في اعتبارات المنفعة و/أو الجدوى. ونظرا لغياب وسائل متممة للسياسة العامة فان الاعتماد المفرط على الانفاق الحكومي انعكس في صورة شتى منها مستوى الاسعار. فارتفاع ايرادات النفط لم يوجد الحاجة الى استخدام النظام الضريبي كوسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية في زيادة الايرادات الحكومية، مما جعل نسبة الناتج المحلي الاجمالي من بين أدنى النسب في العالم. وكذلك لم تساعد الايرادات العالية في تخصيص الموارد. بيد ان الانخفاض الحاد الذى حدث فيما بعد في عوائد النفط ابرز الحاجة الى القيام على وجه الخصوص باعادة تقييم السياسات المالية في هذه البلدان بغرض تحقيق عملية تعبئة وتوزيع أفضل للموارد بما ينسجم مع اهداف واحتياجات التنمية.

وفيما يتعلق بالبلدان غير النفطية في غربي آسيا، حققت المعونات الضخمة، المقدمة من البلدان المصدرة للنفط، زيادات ملحوظة في الانفاق الجارى والانمائي على حد سواء، في ميزانياتها. ولم يصر الى خفض الانفاق الا مع ضعف تدفق المعونة. ومع ان هذه البلدان لا تواجه مشكلات حادة على صعيد الديون الا أنه ينبغي ايلاء اهمية اكبر لتحقيق تعبئة أفضل للموارد المحلية مما يرفع من مستوى الادخار والاستثمار بما يتناسق ومقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية.

وما زالت بلدان غربي آسيا النفطية وغير النفطية على حد سواء تستخدم نظم موازنة لا تلبي على نحو مناسب الاحتياجات اللازمة لقيام الحكومات بادارة اقتصادية فعالة وكفوءة. ولم يقيض بعد لاستخدام أساليب الموازنة، القائمة على اساس التصنيف الاقتصادى والنوعي للعمليات او البرامج الحكومية، وأساليب ميزانية الاداء، الى جانب نظم المحاسبة وتدقيق الحسابات الخاصة بهما ان تحرز تقدما يذكر في معظم الحالات.

جداول المرفـــــق

الجدول ١ - النفقات الحكومية ونسبتها المئوية من الناتج المحلي الاجمالي (أ)
في بلدان غربي آسيا

١٩٧٨ - ١٩٨٣

(بملايين العملات الوطنية)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
الاقتصادات المصدرة للنفط						
البحرين						
مجموع النفقات	٢٨٥ر٣	٢٥٤ر٥	٣١٦ر٨	٣٨١ر٦	٤٥٣ر٨	٥٧٦ر٩
	(٣٠ر٦)	(٢٥ر٠)	(٢٢ر٥)	(٢٤ر٠)	(٢٦ر٢)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	١٣٧ر٠	١٥٦ر٨	١٩٢ر٣	٢٣١ر٤	٢٧٩ر٤	٣١٧ر٢
	(١٤ر٧)	(١٥ر٤)	(١٣ر٧)	(١٤ر٦)	(١٦ر١)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	١٤٨ر٣	٩٧ر٧	١٢٤ر٥	١٥٠ر٢	١٧٤ر٤	٢٥٩ر٧
	(١٥ر٩)	(٩ر٦)	(٨ر٨)	(٩ر٤)	(١٠ر١)	(٠٠٠)
العراق						
مجموع النفقات (د)	٤٦٥٠ر٠	٥٩٢٢ر٣	٩٠١ر٣	١١٩٢٠ر٦	١٢٠٤٩ر٨	١٣٢٩٠ر٠
	(٦٧ر٤)	(٥٢ر٠)	(٥٧ر٠)	(١٢٦ر٩)	(١٢٤ر١)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	١٨٥٠ر٠	٢٦٣٩ر٣	٣٧٧٥ر٣	٥١٧٧ر٨	٥٣٤٩ر٨	٧٩٤٠ر٠
	(٢٦ر٨)	(٢٣ر٢)	(٢٣ر٩)	(٥٥ر١)	(٥٥ر١)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	٢٨٠٠ر٠	٣٢٨٣ر٠	٥٢٤٠ر٠	٦٧٤٢ر٠	٦٧٠٠ر٠	٥٣٥٠ر٠
	(٤٠ر٦)	(٢٨ر٨)	(٣٢ر١)	(٧١ر٨)	(٦٩ر٠)	(٠٠٠)
الكويت (هـ)						
مجموع النفقات (و)	١٦٥٥ر٥	١٧٢٨ر٣	٢٢٩٣ر٢	٢٧٠٢ر٨	٢٨١٣ر٨	٣١١٣ر٥
	(٣٩ر٥)	(٢٥ر٦)	(٣٠ر٨)	(٣٩ر٩)	(٤٨ر٧)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	٩٧٣ر٢	١٣٢٦ر٥	١٦١٧ر٤	١٨٢٠ر٩	٢٠٢٤ر٠	٢٣٣٨ر١
	(٢٣ر٢)	(١٩ر٧)	(٢١ر٧)	(٢٦ر٩)	(٣٥ر٠)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	٦٨٢ر٣	٤٠١ر٩	٦٧٥ر٨	٨٨٢ر٠	٧٨٩ر٨	٧٢٥ر٣
	(١٦ر٣)	(٦ر٠)	(٩ر١)	(١٣ر٠)	(١٣ر٧)	(٠٠٠)

(يتبع)

الجدول ١ (تابـــع)

البلـــد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
عمـان (هـ)						
مجموع النفقات	١ر٥٦٠	٤ر٦٥٠	٠ر٩٢٥	٣ر١١٧٤	٤ر١٣٦٤	٨ر١٥٥٣
	(٧ر٦٢)	(٥ر٥٥)	(٣ر٤٧)	(٥ر٤٩)	(٨ر٥٤)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	٤ر٤٣٧	٣ر٣٥٧	٣ر٦٧٨	٩ر٨٥٦	٢ر٩٧٠	٨ر١٠٥٦
	(٠ر٤٩)	(٠ر٣٩)	(٧ر٣٤)	(١ر٣٦)	(٠ر٣٩)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	٧ر١٢٢	١ر١٩٣	٧ر٢٤٦	٤ر٣١٧	٢ر٣٩٥	٠ر٤٩٧
	(٧ر١٣)	(٥ر١٦)	(٦ر١٢)	(٤ر١٣)	(٩ر١٥)	(٠٠٠)
قطـــر (هـ)						
مجموع النفقات	٠ر٦٤٧٣	٠ر٨٢٧٠	٠ر١٠٩٣٧	٠ر١٤٧٤٣	٠ر١٢٦١٩ (ز)	٨ر١٤١٩٤
	(٢ر٤١)	(٠ر٣٨)	(٨ر٣٧)	(٣ر٤٦)	(٨ر٤٣)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	٠ر٣٩٣٧	٠ر٥٨٤٠	٠ر٧٦٧٧	٠ر١١١١٣	٠ر٧٥٥٢	٨ر١٠٣٤٤
	(٣ر٢٥)	(٨ر٢٦)	(٦ر٢٦)	(٩ر٣٤)	(٢ر٢٦)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	٠ر٢٥٣٦	٠ر٢٤٣٠	٠ر٣٢٦٠	٠ر٣٦٣٠	٠ر٥٠٦٧	٨ر٣٨٥٠
	(٩ر١٥)	(٢ر١١)	(٣ر١١)	(٤ر١١)	(٦ر١٧)	(٠٠٠)
المملكة العربية السعودية (هـ)						
مجموع النفقـــات	٠ر١٣٨٠٤٨	٠ر١٤٧٩٧١	٠ر١٨٨٣٦٣	٠ر٢٣٦٥٧٠	٠ر٢٨٤٦٤٨	٠ر٢٤٣٧٩٦
	(٢ر٦١)	(٩ر٥٩)	(٨ر٤٨)	(٤ر٤٥)	(٢ر٥٤)	(٠٠٠)
النفقات الجاريـــة	٠٠٠	٠ر٧١٦١٧	٠ر٨٣٨٦٧	٠ر١١٣٥٠٠	٠ر١٤٤٠٠٠	٠ر١١٥٦٠٠
	(٠٠٠)	(٥ر٢٨)	(٧ر٢١)	(٨ر٢١)	(٤ر٢٧)	(٠٠٠)
النفقات الانمائيـــة	٠٠٠	٠ر٧٦٩٥٤	٠ر١٠٤٤٩٦	٠ر١٢٣١٠٠	٠ر١٤٠٧٠٠	٠ر١٢٨٢٠٠
	(٠٠٠)	(٨ر٣٠)	(١ر٢٧)	(٦ر٢٣)	(٨ر٢٦)	(٠٠٠)

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
الامارات العربية المتحدة (هـ)						
مجموع النفقات (ح)	٧٠٠٧ر٦	٨٤٥٩ر٨	١٥٠٦٧ر١	٢٠٣٦٥ر٩	١٢٢٥٩ر٥	١٨٤٠٦ر٠
	(١١ر٦)	(١٠ر٦)	(١٣ر٧)	(١٧ر١)	(١٩ر٦)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	٥٨٥٣ر٤	٧٣٦٢ر٤	١٢٢٢٠ر١	١٧٥٤٧ر٣	١٨٧١٩ر٦	١٦١٧٠ر٠
	(٩ر٦)	(٩ر٢)	(١١ر١)	(١٤ر٧)	(١٦ر٥)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	١١٥٤ر٢	١٠٩٧ر٤	٢٨٤٧ر٠	٢٨١٨ر٦	٣٥٣٩ر٩	٢٢٣٦ر٠
	(٩ر١)	(١ر٤)	(٢ر٦)	(٢ر٤)	(٣ر١)	(٠٠٠)
الاقتصادات غير النفطية						
الاردن						
مجموع النفقات	٣٦١ر٥	٥١٥ر٧	٥٦٣ر١	٦٤٧ر١	٧٢٢ر٢	٧٧٥ر٢
	(٥٦ر١)	(٦٧ر٢)	(٥٦ر٤)	(٥٣ر٦)	(٥٢ر٨)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	٢١٢ر٩	٣٢١ر٣	٣٣٦ر١	٣٩١ر٥	٤٥٥ر٣	٤٧١ر٤
	(٣٣ر٠)	(٤١ر٩)	(٣٣ر٧)	(٣٢ر٥)	(٣٣ر٣)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	١٤٨ر٦	١٩٤ر٣	٢٢٧ر٠	٢٥٥ر٦	٢٦٦ر٩	٣٠٣ر٨
	(٢٣ر١)	(٢٥ر٣)	(٢٢ر٧)	(٢١ر٢)	(١٩ر٥)	(٠٠٠)
لبنان (ط)						
مجموع النفقات	٢٢٦٠ر٠	٢٨٠٥ر٠	٤٧٠٠ر٠	٥٢٢٠ر٠	٥٩٤٥ر٠ (ج)	٨٦١٠ر٠
	(٢٥ر٧)	(١٥ر٢)	(٣٢ر٠)	(٣١ر٦)	(٤٨ر٧)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	١٦٦٧ر٩	٢٠٨٠ر٣	٣٩٨٠ر٠	٤٥٦٠ر٠	٤٦٦٩ر٠	٠٠٠
	(١٩ر٠)	(١٨ر٧)	(٢٧ر٢)	(١٧ر٦)	(٣٨ر٢)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	٥٩٢ر١	٧٢٤ر٧	٧٢٠ر٠	٦٦٠ر٠	١٢٧٦ر٠	٠٠٠
	(٦ر٧)	(٦ر٥)	(٤ر٩)	(٤ر٠)	(١٠ر٤)	(٠٠٠)

(يتبع)

الجدول ١ (تابـــع)

البلـــــد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
الجمهورية العربية السورية (ج)						
مجموع النفقـــات	١٨٤٨٠ر٠	٢٢٨٤٩ر١	٢٩٣٥٠ر٠	٣١٠١٩ر٠	٣٣٣٤٥ر٠	٣٧٢٥٣ر٠
	(٥٦ر٥)	(٥٨ر١)	(٥٦ر٧)	(٤٦ر٦)	(٤٦ر٠)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	٧٧٣٨ر٢	١١٧٢٢ر١	١٤٧٢٨ر٠	١٦٥١٣ر٠	١٦٧٥٠ر٠	١٨٦٧١ر٨
	(٢٣ر٧)	(٢٩ر٨)	(٢٨ر٤)	(٢٤ر٨)	(٢٣ر١)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	١٠٧٤١ر٨	١١١٧٢ر٠	١٤٦٢٢ر٠	١٤٥٠٦ر٠	١٦٥٩٥ر٠	١٨٥٨١ر٢
	(٣٢ر٨)	(٢٨ر٣)	(٢٨ر٢)	(٢١ر٨)	(٢٢ر٩)	(٠٠٠)
أقل البلدان نمـــوا						
اليمن الديمقراطية						
مجموع النفقـــات	١٢١ر١	١٢٣ر٧	١٥٧ر٦	٢٣٠ر٥	٣١٨ر١ (ج)	٠٠٠
	(٦٤ر٢)	(٥٥ر١)	(٦٧ر٤)	(٧٩ر٩)	(٩٩ر٠)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	٦١ر٤	٧١ر٧	٩٦ر٧	١٣٩ر٤	١٦٤ر٤	٠٠٠
	(٣٢ر٦)	(٣٢ر٠)	(٤١ر٤)	(٤٨ر٣)	(٥١ر٢)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	٥٩ر٧	٥٢ر٠	٦٠ر٩	٩١ر٢	١٥٣ر٨	٠٠٠
	(٣١ر٧)	(٢٣ر٢)	(٢٦ر٠)	(٣١ر٦)	(٤٧ر٩)	(٠٠٠)
اليمـــــن						
مجموع النفقـــات	٢٤١٧ر٤	٤٤٦٤ر٩	٥٠٢٣ر٧ (ى)	٦٨٣٥ر٣	٨٤٧٤ر٢	٨٧٢٠ر٠
	(٢٣ر٨)	(٣٧ر٥)	(٣٩ر٨)	(٥٢ر١)	(٥٧ر٩)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	١٨٤٧ر٢	٢٤٢٧ر٤	٣١٠٨ر٦	٣٣٢٥ر٣	٤٤٨٩ر٥	٠٠٠
	(١٨ر٢)	(٢٠ر٤)	(٢٤ر٦)	(٢٥ر٤)	(٣٠ر٧)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	٥٧٠ر٢	٢٠٣٧ر٥	١٩١٥ر١	٣٥١٠ر٠	٣٩٨٤ر٧	٠٠٠
	(٥ر٦)	(١٧ر١)	(١٥ر٢)	(٢٦ر٨)	(٢٧ر٢)	(٠٠٠)

المصدر: الاكوا ، استنادا الى مصادر وطنية ودوليـــة .

(أ) تمثل الارقام الواقعة بين الاقواس النسب المئوية من الناتج المحلي الاجمالي . أما الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٢ فهو موءقت. وقد دورت مكونات المجاميع عند الضـــرورة .

(يتبـــع)

الجدول ١ (تابـــع)

(ب) رقم فعلي موقـــت.

(ج) تقديرات الميزانيـــة.

(د) النفقات الجارية حقيقية في حين ان النفقات الانمائية تعكس مخصصات الميزانية. ولم تدخل ميزانية المؤسسات العامة لاغراض المقارنـــة.

(هـ) لا تتفق السنة المالية مع السنة الميلادية. لكن السنة المالية بدأت تتفق مع السنة الميلادية في عمان منذ عام ١٩٨٢.

(و) النفقات المحلية التي لا تشمل التحويلات الى الخـارج.

(ز) كانت ميزانية عام ١٩٨٢ ميزانية ١٨ شهرا انتهت في نيسان/ابريل ١٩٨٣.

(ح) تشمل النفقات الانمائية المشاركة في رأس المـال.

(ط) تقديرات موقتة من قبل صندوق النقد الدولـــي.

(ى) صارت السنة المالية تتفق مع السنة الميلادية ابتداء من عام ١٩٨٠.

(...) تشير الى عدم توفر بيانـــات.

الجدول ٢ - الايرادات الحكومية ونسبتها المئوية من الناتج المحلي الاجمالي (أ)
في بلدان غربي آسيا

١٩٧٨ - ١٩٨٣

(بملايين العملات الوطنية)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
الاقتصادات المصدرة للنفط						
البحرين						
مجموع الايرادات	٢٧٣ر٩	٣٠٤ر٣	٤٤٥ر٦	٥٣٦ر٧	٥٥٤ر٦	٥٣٠ر٠
	(٢٩ر٤)	(٢٩ر٩)	(٣١ر٦)	(٣٣ر٨)	(٣٢ر٠)	(٠٠٠)
الضريبية	٢٦ر٦	٢٨ر٩	٢٩ر٥	٣٣ر٢	٤١ر٢	٠٠٠
	(٢ر٩)	(٢ر٨)	(٢ر١)	(٢ر١)	(٢ر٤)	(٠٠٠)
غير الضريبية	٢٤٧ر٣	٢٧٥ر٤	٤١٦ر١	٥٠٣ر٥	٥١٣ر٤	٠٠٠
	(٢٦ر٦)	(٢٧ر١)	(٢٩ر٦)	(٣١ر٧)	(٢٩ر٦)	(٠٠٠)
العراق						
مجموع الايرادات العادية	١٨٥٠ر٠	٢٥٦٦ر٥ (د)	٦٢٦٠ر٦	٤٠١٠ر٠	٣٦٩٠ر٠	٠٠٠
	(٢٦ر٨)	(٢٢ر٥)	(٣٩ر٦)	(٤٢ر٧)	(٣٨ر٠)	(٠٠٠)
الضريبية	٢٥٨ر٢	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
	(٣ر٧)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
غير الضريبية	١٥٩١ر٨	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
	(٢٣ر١)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
الايرادات المخصصة لخطة التنمية	٢٨٠٠ر٠	٢٣٨٣ر٠	٥٢١٣ر١١	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الكويت (هـ)						
مجموع الايرادات	٣٠٩٦ر٧	٣٢٨٥ر٥	٦١٤٥ر٦	٤٦٧٥ر٩	٣٠٠٨ر٦	٣٢٠٦ر٠
	(٧٣ر٨)	(٤٨ر٧)	(٨٢ر٥)	(٦٩ر٠)	(٥٢ر١)	(٠٠٠)
الضريبية	٣٢٣ر٣	١٤٨ر٥	٢٠٨ر٩	٢٦٠ر٥	٢١٤ر٦	٢٢٦ر٠
	(٧ر٧)	(٢ر٢)	(٢ر٨)	(٣ر٨)	(٠٣ر٧)	(٠٠٠)
غير الضريبية	٢٧٧٣ر٤	٣١٣٧ر٠	٥٩٣٦ر٦	٤٤١٥ر٤	٢٧٩٤ر٠	٢٩٧٩ر٥
	(٦٦ر١)	(٤٦ر٥)	(٧٩ر٧)	(٦٥ر٢)	(٤٨ر٤)	(٠٠٠)

(يتبع)

الجدول ٢ - الايرادات الحكومية (تابع)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
عمان (هـ)						
مجموع الايرادات	٦٠٢ر٣	٦٩٢ر٢	٩٢٣ر٧	١٢٦٢ر٢	١١٧٥ر٤	١٣٢٠ر٠
	(٥٦ر٠)	(٥٨ر٧)	(٤٧ر٢)	(٥٣ر٢)	(٤٧ر٢)	(٠٠٠)
الضريبية	١٩ر٨	٢٤ر٦	٩٨ر٣	٣٩ر٦	٤٣ر٩	٣٤ر٢
	(٢ر٢)	(١ر٢)	(٤ر١)	(١ر٧)	(١ر٨)	(٠٠٠)
غير الضريبية	٤٨٢ر٥	٦٦٧ر٦	٨٩٥ر٤	١٢٢٢ر٦	١١٣١ر٥	١٢٨٥ر٨
	(٥٣ر٨)	(٥٦ر٦)	(٤٥ر٨)	(٥١ر٦)	(٤٥ر٥)	(٠٠٠)
قطر (هـ)						
مجموع الايرادات	٨٢٢٥ر١	١٢٠٩٠ر٠	١٩٠٠٤ر٠	١٩٢٤٣ر٠	١٣٦٧١ر٠ (و)	٨٧٣٥ر٣
	(٥٢ر٤)	(٥٣ر٩)	(٦٥ر٨)	(٦٠ر٤)	(٤٧ر٤)	(٠٠٠)
الضريبية	١١٢ر٦	١١٥ر٠	...	...	...	...
	(٠ر٧)	(٥ر٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
غير الضريبية	٨١١٢ر٥	١١٦٢٨ر٠	٠٠٠	...	...	...
	(٥١ر٦)	(٥٣ر٤)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
المملكة العربية السعودية (هـ)						
مجموع الايرادات	١٣٠٦٥٩ر٠	١٣١٥٠٥ر٠	٢١١١٩٦ر٠	٣٤٨١١٩ر٠	٣٦٨٠٠٦ر٠	٢٤٦٢٥٦ر٠
	(٥٨ر٠)	(٥٢ر٧)	(٥٤ر٧)	(٦٦ر٩)	(١ر٧٠)	(٠٠٠)
الضريبية	٤٩٣٦ر٠	٦٣٧٩ر٠	...	...	...	...
	(٢ر٢)	(٢ر٦)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
غير الضريبية	١٢٥٧٢٣ر٠	١٢٥١٢٥ر٠	٠٠٠	...	...	...
	(٥٥ر٨)	(١ر٥٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
الامارات العربية المتحدة (هـ)						
مجموع الايرادات	٦٩٧٣ر٩	٨٦٨٢ر٢	١٧٣٨٦ر٣	٢٢٥٩٢ر٣	١٩٩٥٩ر٥	١٢٩٠٠ر٠
	(١١ر٥)	(١٠ر٩)	(١٥ر٨)	(٢٠ر٦)	(١٦ر٧)	(١١ر٤)
الضريبية	...	...	...	...	...	...
	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
غير الضريبية	...	...	...	...	...	...
	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)

(يتبع)

الجدول ٢ - الايرادات الحكومية (تابع)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
الاقتصادات غير النفطية						
الاردن						
مجموع الايرادات	٣٣٠ر٩	٤٣٥ر٨	٥٠٧ر٠	٥٩٨ر٥	٦٤٨ر٢	...
مجموع الايرادات المحلية	١٥٨ر٥	١٨٧ر٩	٢٢٦ر١	٣٠٩ر٢	٣٥٩ ر٢	٤٢٤ر٠
	(٢٤ر٦)	(٢٤ر٥)	(٢٢ر٦)	(٢٥ر٦)	(٢٦ر٣)	(...)
الضريبية	١٢٣ر٣	١٥١ر١	١٧٤ر٧	٢٣٣ر٠	٢٦١ر٥	...
	(١٩ر١)	(١٩ر٧)	(١٧ر٥)	(١٩ر٣)	(١٩ر١)	(...)
غير الضريبية	٣٥ر٢	٣٦ر٨	٥١ر٤	٧٦ر٢	٩٧ر٧	...
	(٥ر٥)	(٤ر٨)	(٢ر٥)	(٦ر٣)	(٧ر٢)	(...)
لبنان						
مجموع الايرادات (ز)	١٦٣٥ر٠	١٨١٣ر٠	٢٩٠٨ر٠	٣٢٥٥ر٠	٣٠٢٤ر٠	٥٠٨٠ر٠
	(١٨ر٦)	(١٦ر٣)	(١٩ر٨)	(١٩ر٧)	(٢٤ر٨)	(...)
الضريبية	٩٣٠ر٠	١٠٢٥ر٠	١٠٤٠ر٠	٧٩٠ر٠	٩٣٥ر٠	...
	(١٠ر٦)	(٩ر٢)	(٧ر١)	(٤ر٨)	(٧ر٧)	(...)
غير الضريبية	٧٠٥ر٠	٧٨٨ر٠	١٨٦٨ر٠	٢٤٦٥ر٠	٢٠٨٩ر٠	...
	(٨ر٠)	(٧ر١)	(١٢ر٧)	(١٤ر٩)	(١٧ر١)	(...)
الجمهورية العربية السورية (ح)						
مجموع الايرادات	١٨٤٨٠ر٠	٢٢٨٤٩ر١	٢٨٩٠٣ر٠	٣٠٤٨٠ر٠	٣٣٣٤٥ر٠	٣٧٢٥٣ر٠
	(٥٦ر٥)	(٥٨ر١)	(٥٥ر٨)	(٤٥ر٨)	(٤٦ر٠)	(...)
الضريبية	٢٩٩٢ر٤	٣٠٢٤ر٣	٤٢١٢ر٩	٥٥١٩ر٦	٧٩٤٧ر٠	٩٥٨٢ر٩
	(٩ر١)	(٧ر٧)	(٨ر١)	(٨ر٣)	(١١ر٠)	(...)
غير الضريبية	١٥٤٨٧ر٦	١٩٨٢٤ر٨	٢٤٦٩٠ر١	٢٤٩٦٠ر٤	٢٥٣٩٨ر٠	٢٧٦٧٠ر١
	(٤٧ر٤)	(٥٠ر٤)	(٤٧ر٧)	(٣٧ر٥)	(٣٥ر٠)	(...)

(يتبع)

الجدول ٢ - الايرادات الحكومية (تابع)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
اقل البلدان نموا						
اليمن الديمقراطية						
مجموع الايرادات	٤٦ر٥	٥٤ر٣	٨٧ر٢	١٥٥ر٢	٩٩ر٥ (ج)	...
	(٢٤ر٧)	(٢٩ر٢)	(٣٧ر٣)	(٣٦ر٥)	(٣١ر٠)	(...)
الضريبية	٣٣ر٦	٤٣ر١	٦٨ر٨	٨٧ر٩	٨١ر١	...
	(١٧ر٨)	(٢٣ر٢)	(٢٩ر٤)	(٣٠ر٥)	(٢٥ر٢)	(...)
غير الضريبية	١٢ر٩	١١ر٢	١٨ر٤	١٧ر٤	١٨ر٤	...
	(٦ر٨)	(٦ر٠)	(٧ر٩)	(٦ر٠)	(٥ر٧)	(...)
اليمن						
مجموع الايرادات الجارية	٢١٤٦ر٥	٢٦٧٤ر١	٣١٨٧ر٩ (ح)	٣٣٢٩ر٢	٥١٢٠ر٩	٥٤٦٠ر٠
	(٢١ر١)	(٢٢ر٤)	(٢٥ر٢)	(٢٥ر٤)	(٣٥ر٠)	(...)
الضريبية	١٧٣١ر٨	٢٠٧٨ر٧	٢٣٧٤ر٤	٢٣٠٨ر١	٣٥٦٨ر٥	...
	(١٧ر٠)	(١٧ر٤)	(١٨ر٨)	(١٧ر٦)	(٢٤ر٤)	(...)
غير الضريبية	٤١٤ر٧	٥٩٥ر٤	٨١٣ر٥	١٠٢٠ر٩	١٥٥٢ر٤	...
	(٤ر١)	(٥ر٠)	(٦ر٤)	(٧ر٨)	(١٠ر٦)	(...)

المصدر : الاكوا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) تمثل الارقام الواقعة بين الاقواس النسب المئوية من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية . اما الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٢ فهو مؤقت وقد دورت بنود المجاميع عند الضرورة .

(ب) رقم فعلي مؤقت .

(ج) تقديرات الميزانية .

(د) الايرادات لعام ١٩٧٨ هي تقديرات ميزانية في حين ان الايرادات لاعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ هي ايرادات فعلية لا تتوفر بشأنها معلومات عن تفاصيلها .

(هـ) صارت السنة المالية في عمان تتعلق مع السنة الميلادية ابتداء من عام ١٩٨٢ .

(و) ميزانية ١٩٨٢ هي ميزانية لمدة ١٨ شهرا انتهت في نيسان/ابريل ١٩٨٣ .

(ز) يشمل ذلك المعونات الخارجية عدا عام ١٩٧٨ .

(ح) صارت السنة المالية تتفق مع السنة الميلادية منذ عام ١٩٨٠ .

(...) تشير الى عدم توفر بيانات .

الجدول ٣- النسبة المئوية للتغير في النفقات والايرادات الحكومية ١٩٧٨-١٩٨٣

البلد	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
البحرين					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	-١٠ر٨	٢٤ر٥	٢٠ر٤	١٨ر٩	٢٧ر١
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	١١ر١	٤٦ر٤	٢٠ر٤	٣ر٣	-٤ر٤
العراق					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٢٧ر٤	٥٢ر٢	٣٢ر٢	١ر١	١٠ر٣
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٢١ر٢	١٤٣ر٩	-٣٦ر٠	-٨ر٠	٠٠٠
الكويت					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٤ر٤	٣٢ر٦	١٧ر٩	٤ر١	١٠ر٦
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٦ر١	٨٧ر٠	-٢٣ر٩	-٣٥ر٧	٦ر٦
عمان					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	١٦ر١	٤٢ر٢	٢٧ر٠	١٦ر٢	١٣ر٩
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٣٧ر٨	٣٣ر٤	٣٦ر٦	-٦ر٩	١٢ر٣
قطر					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٢٧ر٨	٣٢ر٢	٣٤ر٨	-١٤ر٤	١٢ر٥
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٤٧ر٠	٥٧ر٢	١ر٣	-٢٩ر٠	-٣٦ر١
المملكة العربية السعودية					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٧ر٢	٢٧ر٣	٢٥ر٦	٢٠ر٣	-١٤ر٤
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٠ر٦٥	٦٠ر٦	٦٤ر٨	٥ر٧	-٣٣ر١
الامارات العربية المتحدة					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٢٠ر٧	١ر٧٨	٣٥ر٢	٩ر٣	-١٧ر٣
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٢٤ر٥	١٠٠ر٢	٢٩ر٩	-١١ر٦	-٣٥ر٤
الاردن					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٤٢ر٧	٩ر٢	١٤ر٩	١١ر٦	٧ر٣
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	١٨ر٦	٢٠ر٣	٣٦ر٨	١٦ر٢	١٨ر٠

(يتبع)

الجدول ٣ (تابـــع)

البلـــــد	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
لبنـــان					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكوميـــة	٢٤ر١	٦٧ر٦	١١ر١	١٣ر٩	٤٤ر٨
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكوميـة	١٠ر٩	٦٠ر٤	١١ر٩	-٧ر١	٦٨ر٠
الجمهورية العربية السوريـة					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكوميـــة	٢٣ر٦	٢٨ر٤	٥ر٧	٧ر٥	١١ر٧
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكوميـة	٢٣ر٦	٢٦ر٥	٥ر٥	٩ر٤	١١ر٧
اليمن الديمقراطيـــة					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكوميـــة	٢ر٢	٢٧ر٤	٤٦ر٣	٣٨ر٠	٠٠٠
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكوميـة	١٦ر٨	٦٠ر٦	٢٠ر٦	-٤ر٥	٠٠٠
اليمـــن					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكوميـــة	٨٤ر٧	١٢ر٥	٣٦ر١	٢٤ر٠	٢ر٩
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكوميـة	٢٤ر٦	١٩ر٢	٤ر٤	٥٣ر٨	٦ر٦

المصدر: جدولا الاكوا (١) و (٢) حول النفقات والايرادات الحكوميـــة.

الجدول ٤- فائض أو عجز (أ) الميزانية ونسبته المئوية من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٨٠-١٩٨٣

(بملايين العملات الوطنية)

البلد	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الاقتصادات المصدرة للنفط				
البحرين	١٢٨ر٨	١٥٥ر١	١٠٠ر٨	-٤٦ر٩
	(٩ر٢)	(٩ر٨)	(٥ر٨)	(٠٠٠)
العراق	٢٤٨٥ر٣	-١١٦٧ر٨	-١٦٥٩ر٨	٠٠٠
	(١٥ر٧)	(١٢ر٤)	(١٧ر٠)	(٠٠٠)
الكويت	٣٨٥٢ر٤	١٩٧٣ر١	١٩٤ر٨	٩٢ر٥
	(٥١ر٧)	(٢٩ر١)	(٣ر٤)	(٠٠٠)
عمان	-١ر٣	٨٧ر٩	-١٨٩ر٠	-٢٣٣ر٠
	(٠ر٠٧)	(٣ر٧)	(٧ر٦)	(٠٠٠)
قطر	٨٠٦٧ر٠	٤٥٠٠ر٠	١٠٥٢ر٠	-٥٤٥٩ر٥
	(٢٧ر٩)	(١٤ر١)	(٣ر٦)	(٠٠٠)
المملكة العربية السعودية	٢٢٨٣٣ر٠	١١١٥٤٩ر٠	٨٣٣٥٨ر٠	٢٤٦٠ر٠
	(٥ر٩)	(٢١ر٤)	(١٥ر٩)	(٠٠٠)
الامارات العربية المتحدة	٢٣١٩ر٢	٢٢٢٦ر٤	-٢٣٠٠ر٠	-٥٥٠٦ر٠
	(٢ر١)	(١ر٩)	(٢ر٠)	(٠٠٠)
الاقتصادات غير النفطية				
الاردن	-٥٦ر١	-٤٨ر٦	-٧٤ر١	-١٣ر٤
	(٦ر٥)	(٤ر٠)	(٥ر٤)	(٠٠٠)
لبنان	-١٧٩٢ر٠	-١٩٦٥ر٠	-٢٩٢١ر٠	٠٠٠
	(١٢ر٢)	(١١ر٩)	(٢٣ر٩)	(٠٠٠)
الجمهورية العربية السورية (ب)	-١١٠٩٦ر٠	-١٠٤٨٣ر٠	-١٣١٦١ر٠	٠٠٠
	(٢١ر٤)	(١٥ر٨)	(١٨ر٢)	(٠٠٠)
اليمن الديمقراطية	-٧٠ر٤	-١٢٥ر٣	-٢١٨ر٦	٠٠٠
	(٣٠ر١)	(٤٣ر٤)	(٦٨ر٠)	(٠٠٠)

المصدر: الاكوا استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

(يتبع)

الجدول ٤ (تابـــــع)

(أ) تشير علامة (-) ناقص الى عجز في الميزانية. أما الارقام الواقعة بين الاقواس فهي نسب الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجاريـــة.

(ب) اذا اضيفت المنح سيكون العجز (٥١٣٠) مليون ليرة سورية لعام ١٩٨٠ و(٤١٢٥) مليون ليرة سورية لعام ١٩٨١. ولا تتوفر أرقام المنح لعام ١٩٨٢.

الجدول ٥ — الكتلة النقدية في بلدان غربي آسيا*، ١٩٧٨— ١٩٨٣

(بملايين العملات الوطنية)

البلد نهاية الفترة	العملة المتداولة		ودائع تحت الطلب		الودائع لأجل وودائع الادخار (أ)		مجموع الكتلة النقدية	
	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع
الاقتصادات المصدرة للنفط								
البحرين								
١٩٧٨	٤٤ر١	١١ر٠	١٢٧ر٢	٣١ر٦	٢٣١ر٠	٥٧ر٤	٤٠٢ر٣	١٠٠
١٩٧٩	٤٩ر٩	١٢ر١	١٣٦ر٢	٣٣ر١	٢٢٥ر٨	٥٤ر٨	٤١١ر٩	١٠٠
١٩٨٠	٥٨ر٣	١١ر١	١٣٣ر٩	٢٥ر٦	٣٣١ر٨	٦٣ر٣	٥٢٤ر١	١٠٠
١٩٨١	٦٣ر٤	٨ر٧	١٨٥ر٤	٢٥ر٤	٤٨١ر٨	٦٦ر٠	٧٣٠ر٦	١٠٠
١٩٨٢	٧١ر٥	٩ر٢	١٩٦ر٥	٢٥ر٢	٥١٣ر٣	٦٥ر٧	٧٨١ر٣	١٠٠
١٩٨٣ (ب)	٧٣ر٧	٩ر٤	١٨٨ر٠	٢٤ر٠	٥٢٢ر٩	٦٦ر٦	٧٨٤ر٥	١٠٠
الكويت								
١٩٧٨	١٧٧ر٠	٩ر١	٤٢٢ر٠	٢١ر٦	١٣٥١ر٣	٦٩ر٣	١٩٥٠ر٣	١٠٠
١٩٧٩	٢١٥ر٩	٩ر٤	٤١٠ر٦	١٧ر٩	١٦٦٣ر٢	٧٢ر٦	٢٢٨٩ر٧	١٠٠
١٩٨٠	٢٥١ر٣	٨ر٨	٤١٨ر٤	١٤ر٦	٢١٨٧ر٨	٧٦ر٦	٢٨٥٧ر٥	١٠٠
١٩٨١	٢٨٤ر٧	٧ر٤	٩٣٠ر١	٢٤ر٠	٢٦٥٢ر٩	٦٨ر٦	٣٨٦٧ر٨	١٠٠
١٩٨٢	٣٤٢ر٧	٨ر٢	٨٣٧ر٠	٢٠ر٠	٣٠٠٣ر١	٧١ر٨	٤١٨٢ر٨	١٠٠
١٩٨٣ (ب)	٣٦٨ر٤	٨ر٦	٩١٤ر٠	٢١ر٤	٢٩٨٥ر٧	٧٠ر٠	٤٢٦٨ر٤	١٠٠

(يتبع)

الجدول ٥ — الكتلة النقدية في بلدان غربي آسيا*، ١٩٧٨— ١٩٨٣ (تابع)

(بملايين العملات الوطنية)

البلد نهاية الفترة	العملة المتداولة الكمية	العملة المتداولة النسبة المئوية من المجموع	ودائع تحت الطلب الكمية	ودائع تحت الطلب النسبة المئوية من المجموع	الودائع لأجل وودائع الادخار (أ) الكمية	الودائع لأجل وودائع الادخار (أ) النسبة المئوية من المجموع	مجموع الكتلة النقدية الكمية	مجموع الكتلة النقدية النسبة المئوية من المجموع
عمان								
١٩٧٨	٦٤ر٤	٢٨ر٥	٥٣ر٧	٢٣ر٨	١٠٧ر٦	٤٧ر٧	٢٢٥ر٧	١٠٠
١٩٧٩	٧٤ر٣	٣٠ر٦	٥٠ر٣	٢٠ر٧	١١٨ر٥	٤٨ر٨	٢٤٣ر١	١٠٠
١٩٨٠	٩٤ر٨	٢٩ر٧	٦٥ر٣	٢٠ر٥	١٥٩ر١	٤٩ر٨	٣١٩ر٢	١٠٠
١٩٨١	١١٦ر٢	٢٦ر٢	١٠١ر٥	٢٢ر٨	٢٢٦ر٦	٥١ر٠	٤٤٤ر٣	١٠٠
١٩٨٢	١٢٩ر٨	٢٣ر٤	١٢٥ر٨	٢٢ر٧	٢٩٩ر٦	٥٤ر٩	٥٥٥ر٢	١٠٠
١٩٨٣ (ب)	١٣٧ر٨	٢٣ر٦	١٣٠ر٠	٢٢ر٣	٣١٥ر٢	٥٤ر١	٥٨٣ر٠	١٠٠
قطر								
١٩٧٨	٥٧٣ر٣	١٣ر٩	١٧٣٣ر٢	٤٢ر١	١٦٠٩ر٠	٤٤ر٠	٤١١٥ر٥	١٠٠
١٩٧٩	٧١٥ر١	١٥ر٨	١٧٧٦ر٤	٣٩ر٤	٢٠١٩ر٨	٤٤ر٨	٤٥١١ر٣	١٠٠
١٩٨٠	٨١١ر١	١٥ر٤	١٤٦٦ر٠	٢٧ر٨	٣٠٠٣ر٠	٥٦ر٩	٥٢٧٧ر١	١٠٠
١٩٨١	٩٩١ر٥	١٣ر٣	٢٤١١ر٦	٣٢ر٣	٤٠٧٢ر٠	٥٤ر٥	٧٤٧٥ر١	١٠٠
١٩٨٢	١١٥١ر٣	١٣ر٤	٢٦٤٣ر٥	٣٠ر٩	٤٧٧٢ر١	٥٦ر٧	٨٥٦٦ر٩	١٠٠
١٩٨٣ (ب)	١١٤٧ر٣	١٣ر٨	٢٤٧٣ر٧	٢٩ر٨	٤٦٧٧ر٠	٥٦ر٤	٨٢٩٨ر٠	١٠٠
المملكة العربية السعودية								
١٩٧٨	١٧٩٦٩ر٦	٣٧ر٢	٢٧٣٢٧ر٤	٥٦ر٥	٣٠٦٠ر٢	٦ر٣	٤٨٣٥٧ر٢	١٠٠
١٩٧٩	٢١٠٠٩ر٦	٣٨ر٤	٢٩٤٧٦ر٣	٥٣ر٩	٤١٦٥ر٢	٧ر٦	٥٤٦٥١ر١	١٠٠
١٩٨٠	٢٥١٩٨ر٨	٣٧ر٥	٣٠٤٤٨ر٥	٤٥ر٣	١١٦٣٠ر٠ (ج)	١٧ر٣	٦٧٢٧٧ر٠ (ج)	١٠٠

(يتبع)

الجدول ٥ — الكتلة النقدية في بلدان غربي آسيا*، ١٩٧٨– ١٩٨٣ (تابع)

(بملايين العملات الوطنية)

البلد نهاية الفترة	العملة المتداولة		ودائع تحت الطلب		الودائع لأجل وودائع الادخار (أ)		مجموع الكتلة النقدية	
	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع
المملكة العربية السعودية (تابع)								
١٩٨١	٢٦١٤٤ر٠	٣١ر٤	٣٧٢٦٥ر٠	٤٤ر٧	١٩٩٩٤ر٠ (ج)	٢٤ر٠	٨٣٤٠٤ر٠ (ج)	١٠٠
١٩٨٢	٣٠٤٢١ر٠	٢٩ر٦	٤٦١٦٧ر٠	٤٤ر٨	٢٦٣٦٧ر٠	٢٥ر٦	١٠٢٩٥٤ر٧	١٠٠
١٩٨٣ (ب)	٣٥٢٨٠ر٦	٣٠ر٤	٥١٧٦١ر٩	٤٤ر٦	٢٩٠٥٠ر٣	٢٥ر٠	١١٦٠٩٢ر٨	١٠٠
الامارات العربية المتحدة								
١٩٧٨	١٧٠٣ر٥	٩ر٧	٤٠٧٢ر٣	٢٣ر٢	١١٨١٦ر٨	٦٧ر٢	١٧٥٩٢ر٦	١٠٠
١٩٧٩	١٩٦٥ر٢	١٠ر٨	٤٣٠٣ر١	٢٣ر٦	١١٩٧٢ر٨	٥٦ر٦	١٨٢٤١ر١	١٠٠
١٩٨٠	٢١٤٢ر٥	٩ر١	٥٢١١ر٨	٢٢ر١	١٦٢٣٩ر٥	٦٨ر٨	٢٣٥٩٣ر٨	١٠٠
١٩٨١	٢٧٧٠ر٨	٩ر٥	٦١٩٨ر٠	٢١ر٢	٢٠١٩٦ر٣	٦٩ر٢	٢٩١٦٥ر١	١٠٠
١٩٨٢	٢٩٤٩ر٠	٩ر٥	٦٣٣٥ر٠	٢٠ر٤	٢١٨١٣ر٠	٧٠ر٢	٣١٠٩٧ر٠	١٠٠
١٩٨٣ (ب)	...		...		...		...	
الاقتصادات غير النفطية								
الاردن								
١٩٧٨	٢١٩ر٥	٣٦ر٢	١٥٥ر٩	٢٥ر٧	٢٣١ر٣	٣٨ر١	٦٠٦ر٧	١٠٠
١٩٧٩	٢٧٥ر٤	٣٥ر٦	١٩٧ر٣	٢٥ر٥	٣٠٠ر٤	٣٨ر٩	٧٧٣ر١	١٠٠
١٩٨٠	٣٥١ر٦	٣٥ر٧	٢٤٣ر١	٢٤ر٧	٣٩٠ر٠	٣٩ر٦	٩٨٤ر٨	١٠٠
١٩٨١	٤١٢ر٣	٣٤ر٩	٢٨٩ر٣	٢٤ر٥	٤٧٨ر٢	٤٠ر٥	١١٧٩ر٩	١٠٠

(يتبع)

الجدول ٥ — الكتلة النقدية في بلدان غربي آسيا*، ١٩٧٨— ١٩٨٣ (تابع)

(بملايين العملات الوطنية)

البلد ونهاية الفترة	العملة المتداولة الكمية	العملة المتداولة النسبة المئوية من المجموع	ودائع تحت الطلب الكمية	ودائع تحت الطلب النسبة المئوية من المجموع	الودائع لأجل وودائع الادخار (أ) الكمية	الودائع لأجل وودائع الادخار (أ) النسبة المئوية من المجموع	مجموع الكتلة النقدية الكمية	مجموع الكتلة النقدية النسبة المئوية من المجموع
الاردن (تابع)								
١٩٨٢	٤٧٠ر٠	٣٣ر٥	٣١٧ر٥	٢٢ر٦	٦١٥ر٨	٤٣ر٩	١٤٠٣ر٣	١٠٠
١٩٨٣ (ب)	٤٨٨ر٧	٣٣ر٥	٣١٥ر٦	٢١ر٦	٦٥٣ر٦	٤٤ر٨	١٤٥٨ر٢	١٠٠
لبنان								
١٩٧٨	٣٢٨٦ر٠	١٩ر١	٢٨٦٢ر٠	١٦ر٦	١١٠٨١ر٠	٦٤ر٣	١٧٢٢٩ر٠	١٠٠
١٩٧٩	٣٥٠٦ر٠	١٦ر٠	٣١٧٨ر٠	١٤ر٥	١٥١٨٤ر٠	٦٩ر٤	٢١٨٦٨ر٠	١٠٠
١٩٨٠	٣٩٨٢ر٠	١٣ر٨	٣٦٨٤ر٠	١٢ر٨	٢١١٦٠ر٠	٧٣ر٤	٢٨٨٢٦ر٠	١٠٠
١٩٨١	٤٦٢٥ر٠	١١ر٤	٤٣٨٠ر٠	١٠ر٨	٣١٣٩٢ر٠	٧٧ر٧	٤٠٣٩٧ر٠	١٠٠
١٩٨٢	٥٥٨٢ر٠	١١ر٥	٥٤٨٨ر٠	١١ر٣	٣٧٤٨٧ر٠	٧٧ر٢	٤٨٥٥٧ر٠	١٠٠
١٩٨٣ (ب)	٥٥٨٣ر٠	١٠ر٢	٥٥٢٤ر٠	١٠ر١	٤٣٦٥٥ر٠	٧٩ر٧	٥٤٧٦٢ر٠	١٠٠
الجمهورية العربية السورية								
١٩٧٨	٨٤٥٨ر٩	٥٦ر٠	٥٤٠٨ر٢	٣٥ر٨	١٢٤٨ر١	٨ر٣	١٥١١٥ر٢	١٠٠
١٩٧٩	٩٩٠٣ر٠	٥٦ر٤	٦١٠٦ر٠	٣٤ر٨	١٥٣٣ر٦	٨ر٧	١٧٥٤٢ر٦	١٠٠
١٩٨٠	١٣٤٢١ر٧	٥٦ر٦	٨٤٣٣ر٥	٣٥ر٥	١٨٧٣ر١	٧ر٩	٢٣٧٢٧ر٣	١٠٠
١٩٨١	١٤٠٤٦ر٠	٥١ر١	١٠٧٨٥ر٨	٣٩ر٢	٢٦٥٥ر١	٩ر٧	٢٧٤٨٦ر١	١٠٠
١٩٨٢	١٧٣٤٧ر٥	٥٢ر٤	١٢١٧٠ر٨	٣٦ر٨	٣٥٩٠ر٤	١٠ر٨	٣٣١٠٨ر٧	١٠٠
١٩٨٣ (ب)	...		...		...		...	

(يتبع)

الجدول ٥ — الكتلة النقدية في بلدان غربي آسيا*، ١٩٧٨— ١٩٨٣ (تابع)

(بملايين العملات الوطنية)

البلد نهاية الفترة	العملة المتداولة		ودائع تحت الطلب		الودائع لأجل وودائع الادخار (أ)		مجموع الكتلة النقدية	
	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع
أقل البلدان نموا								
اليمن الديمقراطية								
١٩٧٨	١١٦ر٦	٦٩ر٤	٢٧ر٠	١٦ر١	٢٤ر٣	١٤ر٥	١٦٧ر٩	١٠٠
١٩٧٩	١٤٣ر٥	٦٦ر٠	٤١ر٤	١٩ر١	٣٢ر٥	١٥ر٠	٢١٧ر٤	١٠٠
١٩٨٠	١٧١ر١	٥٩ر٨	٦٣ر٥	٢٢ر٢	٥١ر٥	١٨ر٠	٢٨٦ر١	١٠٠
١٩٨١	١٩٢ر٦	٥٩ر٨	٦٦ر٥	٢٠ر٧	٦٢ر٧	١٩ر٥	٣٢١ر٨	١٠٠
١٩٨٢	٢١٩ر٠	٥٧ر٨	٧٩ر٨	٢١ر٠	٨٠ر٣	٢١ر٢	٣٧٩ر١	١٠٠
١٩٨٣ (ب)	...		...		...		...	
اليمن								
١٩٧٨	٤٤٨٠ر٩	٧٧ر٤	٧٦٧ر٤	١٣ر٢	٥٤٢ر١	٩ر٤	٥٧٩٠ر٤	١٠٠
١٩٧٩	٥٥٣٦ر٩	٧٧ر٨	٧٤٧ر٣	١٠ر٥	٨٠٤ر٧	١١ر٣	٧١١٥ر٩	١٠٠
١٩٨٠	٦٨٩٤ر٥	٧٩ر٧	٦٨٨ر٠	٨ر٠	١٠٦٥ر٦	١٢ر٣	٨٦٤٨ر١	١٠٠
١٩٨١	٧٠٤٣ر٥	٧٥ر٠	٨٩١ر٨	٩ر٥	١٤٥٣ر٥	١٥ر٥	٩٣٨٨ر٨	١٠٠
١٩٨٢	٨٩٤٠ر٥	٧٤ر٦	١٣٣٢ر٥	١١ر١	١٧٠٥ر٢	١٤ر٢	١١٩٧٨ر٢	١٠٠
١٩٨٣ (ب)	...		...		...		...	

(يتبع)

الجدول ٥ — الكتلة النقدية في بلدان غربي آسيا*، ١٩٧٨— ١٩٨٣ (تابع)

(بملايين العملات الوطنية)

المصدر : الاكوا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

* لا تتوفر أرقام عن العراق .

(أ) يشار اليه بوصفه شبه النقد في كل من الاردن والكويت، ويشمل الودائع من العملات الاجنبية في لبنان وقطر والجمهورية العربية السورية والامارات العربية المتحدة .

(ب) الارقام لعام ١٩٨٣ تخص الربع الاول من ذلك العام باستثناء الكويت حيث تخص الفصل الثاني .

(ج) أجرت مؤسسة النقد العربي السعودي التعديلات اللازمة للودائع لأجل وودائع الادخار.

(...) تشير الى عدم توفر بيانات .

الجدول ٦ ـ النسبة المئوية للزيادة السنوية في الكتلة النقدية، ١٩٧٨ — ١٩٨٣

البلد / السنة	العملة المتداولة	ودائع تحت الطلب	الودائع لأجل وودائع الادخار	المجموع
البحرين				
١٩٧٩	١٣ر٢	٧ر١	— ٢ر٢	٢ر٤
١٩٨٠	١٦ر٨	—١ر٧	٤٦ر٩	٢٧ر٢
١٩٨١	٨ر٨	٣٨ر٥	٤٥ر٢	٣٩ر٤
١٩٨٢	١٢ر٨	٦ر٠	٦ر٥	٦ر٩
الكويت				
١٩٧٩	٢٢ر٦	—٢ر٧	٢٣ر١	١٧ر٤
١٩٨٠	١٦ر٤	١ر٩	٣١ر٥	٢٤ر٨
١٩٨١	١٣ر٣	١٢٢ر٣	٢١ر٣	٣٥ر٤
١٩٨٢	٢٠ر٤	—١٠ر٠	١٣ر٢	٨ر١
عمان				
١٩٧٩	١٥ر٤	—٦ر٣	١٠ر١	٧ر٧
١٩٨٠	٢٧ر٦	٢٩ر٨	٣٤ر٣	٣١ر٣
١٩٨١	٢٢ر٦	٥٥ر٤	٤٢ر٤	٣٩ر٢
١٩٨٢	١١ر٧	٢٣ر٩	٣٢ر٢	٢٥ر٠
قطر				
١٩٧٩	٢٤ر٧	٢ر٥	١١ر٦	٩ر٦
١٩٨٠	١٣ر٤	—١٧ر٥	٤٨ر٧	١٧ر٠
١٩٨١	٢٢ر٢	٦٤ر٥	٣٥ر٦	٤١ر٦
١٩٨٢	١٦ر١	٩ر٦	١٧ر٢	١٤ر٦
المملكة العربية السعودية				
١٩٧٩	١٦ر٩	٧ر٩	٣٦ر١	١٣ر٠
١٩٨٠	١٩ر٩	٣ر٣	١٧٩ر٢	٢٣ر١
١٩٨١	٣ر٨	٢٢ر٤	٧١ر٩	٢٤ر٠
١٩٨٢	١٦ر٤	٢٣ر٩	٣١ر٩	٢٣ر٤

(يتبع)

الجدول ٦ (تابـــع)

البلد / السنة	العملة المتداولة	ودائع تحت الطلب	الودائع لأجل وودائع الادخار	المجمـوع
الامارات العربية المتحدة				
١٩٧٩	١٥ر٤	٥ر٧	١ر٣	٣ر٧
١٩٨٠	٩ر٢	٢١ر١	٣٥ر٦	٢٩ر٣
١٩٨١	٢٩ر٣	١٨ر٩	٢٤ر٤	٢٣ر٦
١٩٨٢	٦ر٤	٢ر٢	٨ر٠	٦ر٦
الاردن				
١٩٧٩	٢٥ر٥	٢٦ر٦	٢٩ر٩	٢٧ر٤
١٩٨٠	٢٧ر٧	٢٣ر٢	٢٩ر٨	٢٧ر٤
١٩٨١	١٧ر٣	١٩ر٠	٢٢ر٦	١٩ر٨
١٩٨٢	١٤ر٠	٩ر٨	٢٨ر٨	١٨ر٩
لبنـــان				
١٩٧٩	٦ر٧	١١ر٠	٣٧ر٠	٢٦ر٩
١٩٨٠	١٣ر٦	١٥ر٩	٣٩ر٤	٣١ر٨
١٩٨١	١٦ر٢	١٨ر٩	٤٨ر٤	٤٠ر١
١٩٨٢	٢٠ر٧	٢٥ر٣	١٩ر٤	٢٠ر٢
الجمهورية العربية السورية				
١٩٧٩	١٧ر١	١٢ر٩	٢٢ر٩	١٦ر١
١٩٨٠	٣٥ر٥	٣٨ر١	٢٢ر١	٣٥ر٣
١٩٨١	٤ر٦	٢٧ر٩	٤١ر٨	١٥ر٨
١٩٨٢	٢٣ر٥	١٢ر٨	٣٥ر٢	٢٠ر٥
اليمن الديمقراطية				
١٩٧٩	٢٣ر١	٥٣ر٣	٣٣ر٧	٢٩ر٥
١٩٨٠	١٩ر٢	٥٣ر٤	٥٨ر٥	٣١ر٦
١٩٨١	١٢ر٦	٤ر٧	٢١ر٨	١٢ر٥
١٩٨٢	١٣ر٧	٢٠ر٠	٢٨ر١	١٧ر٨
اليمـــن				
١٩٧٩	٢٣ر٦	-٢ر٦	٤٨ر٤	٢٢ر٩
١٩٨٠	٢٤ر٥	-٧ر٩	٣٢ر٤	٢١ر٥
١٩٨١	٢ر٢	٢٩ر٦	٣٦ر٤	٨ر٦
١٩٨٢	٢٦ر٩	٤٩ر٤	١٧ر٣	٢٧ر٦

المصدر: الجدول (٥) الخاص بالكتلة النقدية.

الجدول ٧ — الديون العامة المستحقة في بلدان مختارة في غربي آسيا ، ١٩٧٨— ١٩٨١

(بملايين الدولارات الامريكية)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
اليمن الديمقراطية				
الديون العامة المستحقة المسحوبة	٣٣٠ر٠	٤٠٣ر٢	٤٩٨ر٩	٦٣٩ر٨
الديون العامة المستحقة بما فيها الديون غير المسحوبة	٥٧٩ر٩	٨٩٠ر٧	١٢٤٠ر٧	١٢٧٠ر٩
الاردن				
الديون العامة المستحقة المسحوبة	٨٤١ر١	١٠٤٨ر٠	١٢٦٦ر٢	١٤١٩ر٢
الديون العامة المستحقة بما فيها الديون غير المسحوبة	١٦٦٩ر١	١٩٢٨ر٧	٢٥٠٢ر٩	٢٢٧٦ر٨
لبنان				
الديون العامة المستحقة المسحوبة	٤٧ر٧	٩٤ر٩	١٩٤ر٠	٢٤٦ر٢
الديون العامة المستحقة بما فيها الديون غير المسحوبة	٣٧٩ر٣	٤٢٣ر٤	٤٢٥ر١	٣٨٤ر٨
عمان				
الديون العامة المستحقة المسحوبة	٥٦٢ر١	٦٣١ر٩	٤٤٩ر٧	٥٥٦ر٢
الديون العامة المستحقة بما فيها الديون غير المسحوبة	٩٩٤ر٦	٧٥٩ر٧	٨٦٩ر٥	٨٤١ر٩
الجمهورية العربية السورية				
الديون العامة المستحقة المسحوبة	١٩١٥ر٤	٢١٨٤ر٨	٢٢٦٩ر٣	٢٣٣٦ر٦
الديون العامة المستحقة بما فيها الديون غير المسحوبة	٤٠٢٠ر٩	٤٣١١ر٨	٤٢٦٨ر٧	٣٩٧٨ر٢
اليمن				
الديون العامة المستحقة المسحوبة	٤٦٩ر٨	٤٧٢ر٦	٨٧٦ر٤	١٠٩٣ر٨
الديون العامة المستحقة بما فيها الديون غير المسحوبة	١٠٨٨ر٩	١٤٦١ر٦	١٦٣١ر٨	١٧٤٦ر٩

المصدر: جداول الديون العالمية ، البنك الدولي، طبعة ١٩٨٢/١٩٨٣.

الجدول ٨ — خدمة الدين العام المسقطة لبلدان مختارة في غربي آسيا ، ١٩٨٢— ١٩٨٩

(بملايين الدولارات الامريكية)

البلد	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
اليمن الديمقراطية	٤٨ر٢	٩٨ر٣	١٠٤ر٣	١١٢ر١	١١٦ر٦	١١٦ر٤	١١٤ر٤	١١١ر٣
الدائنون الرسميون	٤٨ر٢	٩٨ر٣	١٠٤ر٣	١١٢ر١	١١٦ر٦	١١٦ر٤	١١٤ر٤	١١١ر٣
الدائنون من القطاع الخاص	—	—	—	—	—	—	—	—
الاردن	٢١٨ر٣	٢٤٦ر٢	٢٥٥ر٢	٢٤٩ر٧	٢٢٨ر٦	٢٢٣ر٢	٢٠٨ر٩	١٩٣ر٥
الدائنون الرسميون	١١٢ر٥	١٤٨ر٢	١٦٦ر١	١٨١ر٣	١٨١ر٩	١٨٠ر٣	١٧٦ر٧	١٧٣ر١
الدائنون من القطاع الخاص	١٠٥ر٨	٩٨ر٠	٨٩ر٠	٦٨ر٤	٤٦ر٧	٤٢ر٩	٣٢ر٢	٢٠ر٤
لبنان	٦٩ر٣	٦٦ر٧	٦٤ر٠	٦١ر٣	٢٩ر٤	٢٩ر١	٢٨ر٤	٢٧ر٠
الدائنون الرسميون	٢٣ر٧	٢٦ر٠	٢٧ر٨	٢٩ر٧	٢٩ر٤	٢٩ر١	٢٨ر٤	٢٧ر٠
الدائنون من القطاع الخاص	٤٥ر٦	٤٠ر٧	٣٦ر١	٣١ر٦	—	—	—	—
عمان	١٠٨ر٥	١٢٧ر٨	١٦٥ر٨	١٦١ر٦	١٢١ر٣	١٠٦ر١	٨٨ر١	٣٥ر٥
الدائنون الرسميون	٧٨ر٠	٧٩ر٦	٧٢ر٢	٧٣ر٤	٣٧ر٩	٣٢ر٧	٢٧ر٦	٢٦ر٩
الدائنون من القطاع الخاص	٣٠ر٦	٤٨ر٢	٩٣ر٦	٨٨ر٢	٨٣ر٤	٧٣ر٣	٦٠ر٤	٨ر٧
الجمهورية العربية السورية	٤٥٢ر٥	٤٩٧ر٢	٤٧٢ر٤	٤١٤ر٢	٣٧٤ر٥	٣٦٢ر٠	٣٠٧ر٧	٢٩٤ر٥
الدائنون الرسميون	٤٠٣ر٦	٤٦٠ر٦	٤٤٩ر٨	٣٩٩ر٢	٣٦٦ر٥	٣٥٦ر٤	٣٠٢ر٨	٢٩٠ر١
الدائنون من القطاع الخاص	٤٨ر٩	٣٦ر٦	٢٢ر٦	١٥ر١	٨ر٠	٥ر٥	٤ر٨	٤ر٤
اليمن	٦٦ر٨	٨٥ر٠	١٠٤ر٧	١٠٦ر٨	١٠٨ر٢	١٠٩ر٨	١١٣ر٥	١١٥ر٢
الدائنون الرسميون	٦٤ر١	٨٢ر١	٩٩ر٦	١٠١ر٨	١٠٣ر٥	١٠٥ر٣	١٠٩ر٣	١١٣ر٤
الدائنون من القطاع الخاص	٢ر٧	٣ر٠	٥ر١	٥ر٠	٤ر٧	٤ر٤	٤ر٢	١ر٨

المصدر: جداول الديون العالمية ، البنك الدولي، طبعة ١٩٨٣/١٩٨٢.